دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحولات الجيوبوليتيكية و الأمن القومي في إيران
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	سريع القلم، محمود
مؤلفين آخرين:	عظيمي، حسين، زادة، لايروز مجتهد، زادة، محمد باقر حشمت، شمخاني، علي، زادة، محسن أمين(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع84
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
الشهر:	يونيو
الصفحات:	7 - 40
رقم MD:	623566
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن القومي، إيران، التحولات الجيوبوليتيكية ، الأحوال السياسية ، الندوات ، مفاوضات السلام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/623566

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ندوة *

التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران

عقدت هذه الندوة في طهران صيف ١٩٩٨، وأدارها محمود سريع القلم، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بهشتي، ورئيس تحرير فصلية دراسات الشرق الأوسط، وشارك فيها كل من:

- محسن أمين زاده، مساعد وزير الخارجية الإيرانية لشؤون آسيا والمحيط.
- محمد باقر حشمت زاده، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بهشتي.
- علي شمخاني وزير الدفاع والدعم اللوجيستي.
- حسين عظيمي، أستاذ الاقتصاد في جامعة «آزاد» الإسلامية.
- لايروز مجتهد زاده أستاذ الجغرافيا السياسية الزائر في جامعة طهران.

سريع القلم: أتمنى في البداية، ان يستعرض الحضور الكرام وجهات نظرهم حول مستجدات الجغرافيا السياسية في المنطقة، والعوامل التي يرونها قيد التحول. وأرى من المناسب أن نفتتح الحوار بالسؤال التالي: هل وضعنا الحالي أفضل مما كان عليه قبل سنتين؟ وإذا كان الجواب نعم، هل سيؤثر ذلك في تعاطينا مع مختلف قضايا المنطقة أم لا؟. كما ان الإجابة عن هذا السؤال ستقودنا إلى بحث مصادر الخطر والتهديد على الأمن القومي في الجمهورية الإسلامية؟ ولا بد لنا من إدراك التصورات والسبل الكفيلة بحماية الأمن وتعزيز القدرة القومية.

أمين زاده: أعتقد إننا على صعيد الأمن والوضعية الجغرافية، لا نزال متأثرين بفترة ما بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. لكن في الوقت نفسه، بدأنا نخطو تدريجاً في السنوات الأخيرة نحو وضع جغرافي ثابت ومستقر. إذ أصبح لدينا خمسة جيران بدل الإتحاد السوفياتي السابق. ومع هذه الخريطة الجديدة قد يصح القول أننا أصبحنا أكثر الدول جيراناً في العالم. ونظراً إلى التغييرات الحالية لم تنته فصولاً ولم تأخذ شكلها النهائي بعد، فلا يمكننا تقديم صورة واضحة ومكتملة عن عوامل القوة والعوامل المؤثرة في الأمن القومي الإيراني في الظروف الراهنة.

طبعاً، ربما يصح القول أن تفكك الإتحاد السوفياتي، شكل عاملاً مساعداً لأمننا القومي، وأدى إلى تحسين وضعنا في المنطقة. لكن ونظراً إلى عدم جلاء صورة هذه التحولات، ينبغي النظر

(*) نقل النص إلى العربية ياسر قصير.

إليها على قاعدة إنها واقع قيد التحول. على كل حال، كان الإتحاد السوفياتي سابقاً مثابة جار كبير وقوي. أما الآن، فقد أعطى مكانته هذه إلى بلدان آسيا الوسطى والقوقاز الواقعة على حدودنا. وإذا كان الإتحاد السوفياتي سابقاً يعد حدود بلدان آسيا الوسطى أيضاً حدوده المتعارف عليها أمنياً، إلا أن الأمر بات يختلف اليوم كلياً عما سبق. فإيران اليوم لم تعد الأرض التي تفصل الغرب عن الإتحاد السوفياتي، وتلاشى الخطر من طموح قوة عظمى في شمال البلاد كانت تسعى دوماً لتعزيز قوتها عبر الوصول إلى المياه الدافئة. بل تحول هذا الأمر إلى عامل إيجابي بعد الوضعية الجديدة التي أصبحنا عليها، إذ بات لدينا جيران خمسة لا يملك أي منهم طريقاً إلى المياه الدافئة إلا من طريقنا. إن ذلك كله من العوامل التي طرأت على وضعنا الجديد.

هناك مستجد آخر لا يخلو من الأهمية، وهو اتساع دائرة نشاط إسرائيل على مستوى المنطقة. فمفاوضات السلام لم تثمر، على الرغم من إنها منحت إسرائيل شرعية دولية وعززت حضور هذا الكيان في شكل أوسع على الساحة الدولية. وأعتقد، في ظل هذه الظروف الجديدة، أن عملية الإقتراب من إسرائيل، أصبحت أكثر سهولة بالنسبة إلى بقية البلدان. وينطبق هذا الأمر على تركيا التي وجدت الفرصة مناسبة أكثر من أي وقت مضى للاقتراب من إسرائيل وتوقيع معاهدات جدّية معها، ولتكوّن عبر ذلك عاملاً سلبياً على مصالحنا القومية بحيث لا يمكننا على الإطلاق أن نحمل ما جرى على المحمل الحسن. ولا ينحصر هذا الأمر بتركيا وإسرائيل فحسب، بل يشمل أيضاً نشاط هذه الأخيرة في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز. لذلك أعتقد إن علينا أخذ هذا العامل في الحسبان عند دراستنا المواضيع الأمنية.

الحدث الآخر الذي استجد بدوره في هذا المجال، هو ما جرى على حدودنا الشرقية (أفغانستان) وإذا دعت الضرورة سنتباحث فيه بشكل تفصيلي نظراً إلى أهميته ولأنه يؤلف ظاهرة جديدة ومصدراً للمشاكل والأزمات. إن ما يختزنه هذا الحدث، وما يهدف إليه في العمق (وفي الداخل) هو توجيه الضربة إلى أساس الوحدة بين المسلمين والتفريق بينهم. إذ أن الثورة الإسلامية كانت وستبقى أحد أهم أسس أمننا القومي. إن الاحداث الباكستانية ـ الأفغانية لم تكن محض مصادفة على الإطلاق، بل نتيجة تخطيط دقيق وواعٍ لمواجهة الجمهورية الإسلامية. وفي وسع ذلك كله التأثير سلباً في أمننا القومي وفي مصالحنا. من هنا أهمية هذا الحدث.

طبعاً لا يمكننا عد المسألة الافغانية منتهية، حتى مع تراجع التوتر، ما لم يستقر حكم شامل للدولة فيها.

هناك أيضاً تحول طرأ على بلدان حوض الخليج الفارسي في العامين الفائتين يمكن عده تحولاً إيجابياً، بعدما باتت هذه البلدان تحسب أن الأمن الأقل كلفة هو الأمن الذي يقوم على الشراكة الإقليمية. فالتكاليف الباهظة للتنافس والنزاعات الإقليمية جعل هذه الدول تشعر أن التوصل إلى حد أدنى من التفاهم في هذه المنطقة يمكن ان يحقق لها أمناً حقيقياً وفي الوقت نفسه أقل عناء وكلفة. إن الرغبة في بناء أواصر الثقة ونزع أسباب التوتر بدأت من جانبنا، ولم تلق ترحيباً جدياً.

لكن ذلك ساهم في تحسين وضعنا مقارنة بالسنوات السابقة. كما ان الشعور بالحاجة إلى وجود الأجانب في منطقة الخليج تقلص كثيراً. وإذا استمر هذا التقلص وتجذر، فسينعكس إيجاباً، بلا ريب، على أمن المنطقة وعلى أمننا القومي.

مجتهد زاده: أعتقد أن القاعدة التي حددها «السيد أمين زاده» هي قاعدة جيدة جداً، ويمكن ان نتابع بحثنا من خلالها. ولنبدأ من الشمال، كما تفضل السيد أمين زاده. صحيح أن إيران كانت، من زاوية الجغرافيا السياسية، تعد أرضاً حائلة بين معسكري الشرق والغرب على مدى خمسين سنة، وإنها كانت تسعى إلى التوازن من خلال مجاورتها للإتحاد السوفياتي وصداقتها للمعسكر الغربي، إلاّ أن نتاج هذا التوازن لم يكن إيجابياً دائماً. ففي زمن (رئيس الوزراء الإيراني السابق) «مصدق» على سبيل المثال، كان هدف إيران تحقيق توازن سلبي مع الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة. وفي المرحلة التي تلت ذلك، شهدنا تحقيق توازنات إيجابية. اليوم، وبعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحنا أمام ظروف جديدة وخطيرة. فمن منظار الجغرافيا السياسية لم نعد ذلك البلد الحائل وتحولنا إلى البلد الوسيط. وها نحن نشهد اليوم إنجذاب بلدان العالم إلى الثروات الطبيعية في بلدان الإتحاد السوفياتي سابقاً. ذلك إن العالم الصناعي لا يزال من مستهلكي النفط والغاز الطبيعي وسيكون في أمس الحاجة إلى إستيراد مختلف الثروات. ومن حسن الحظ أن آسيا الوسطى ومنطقة الخزر (بحر قزوين)، بشكل خاص، تمتلك هذه الثروات النادرة وتعد مخزناً لها.

وبالطبع ليست التقديرات والإحصاءات المتعلقة بتلك الثروات دقيقة وربما كان مبالغاً فيها. ذلك أننا شهدنا طوال القرن تلاعباً كبيراً في الأرقام التي أعطيت عن مخزون النفط والغاز. فعلى سبيل المثال توقعت التقديرات قبل ثلاثين سنة نضوب نفط في إيران بعد عشرين سنة. وها نحن اليوم وبعد مضي ثلاثة عقود، نرى أن نفط إيران لم ينفد، بل استمر مخزونه بالمقدار نفسه. لذلك يجب الحذر والاحتياط في موضوع الإحصاءات والأرقام لأن معظمها له طابع سياسي. وعندما يحكى عن وجود كميات من النفط والغاز في منطقة بحر قزوين نلاحظ أن أكثر التقديرات تحفظاً يشير إلى وجود كميات هائلة من هاتين الثروتين في هذه المنطقة. وهذا في حد ذاته، أو حتى مجرد إثارة موضوع التنقيب، يدفع رجال السياسة في المنطقة لتوجيه الأنظار بشكل واسع إلى هذه المسألة بدعم من الولايات المتحدة لجلب المستثمرين وإبرام العقود في مجالات النفط والغاز بين هذه الدول وبين الشركات الغربية. وربما مهدت هذه العقود نفسها للإطار الحقوقي لتواجد القوات الأجنبية في المنطقة (وهذا ما حدث تماماً في منطقة بحر قزوين). فقد أصبحت الولايات المتحدة، بعد العقود التي أبرمت بين الشركات الأميركية وبلدان المنطقة، قادرة على فرض رأيها أو إرادتها أو اثارة القضايا التي تريدها فيها.

من ناحية أخرى، نلاحظ أن حلف شمال الأطلسي «الناتو» سعياً منه للسيطرة والإستيلاء على منطقة بحر قزوين يحاول الإتجاه نحو الشرق. ونلاحظ بداية تأليف «ذيل» لهذا الحلف في

المنطقة. وللأسف إن عدم حضور إيران يساعد على قيام هذه الجغرافيا ـ السياسية المضادة لنا في المنطقة. وهنـا يجب أن نلتفت جيداً إلى أن إيران هي أحدى البلدان الأساسية في بحر قزوين ويجب أن تكون حاضرة في عمـق هذه التحولات، وأن تشـارك في صياغة القـرارات فيها. يجب أن تكون إيـران ذات فاعلية كبرى في تـشكل المسارات السـياسية والجغرافـيا ـ السياسيـة في المنطقة. لقد شهـدنا في خلال العامين الفائـتين مناورات عسكريـة مشتركة بين الولايـات المتحدة وبلدان بحر قزوين إضافة إلى تركيـا. وهذا الأمر في غاية الحساسيـة والأهمية ويجب عدم النظر إليه بوصفه أمراً بـسيطاً. والإحتمال الأقوى أن تكون الغاية من هذه المناورات العسكرية تمهيد البيئة المناسبة لتواجد «الـناتو» في المنطقة. ولا يمكننـا تجاوز هذا الأمر ببساطـة، فأهميته كبيرة على صعيد أمن الجمهورية الإسلامية، ويجب أن نتساءل عن دوافع هذه التحالفات الجديدة وخلفياتها، وضد من تتألف.

سريع القلم: من خلال ما تفضلتم به، د. مجـتهد زاده، هل تعدون الشمال إذاً مصدر الأزمات وبؤرتها على صعيد الأمن القومي الإيراني. وأن علينا وضعه في سلم أولوياتنا؟

مجـتهد زاده: نعم.. بإمكـانكم إعتبار الأمـر كذلك. مع الأخذ في الحـسبان أن الوضع في شرق إيران يعـد عاجلاً. وكـما تفضل السـيد «أمين زاده» فـإن محور إسرائيل ـ تـركيا وجمهـورية آذربيجان يحتل المرتبة الثانية في سلم الأولويات. أما منطقة بحر قزوين، فإنني أضعها في قمة هذا السلم. لإننا لو نظرنا إلى إتجـاهات البلاد الأربعة، وجدنا أن مسألة الخليج الفارسي تحتل الدرجة الرابعة في هـذا السلم؛ لإن العلاقات بين إيران والدول المجاورة لها على حدودها الجنوبية، في طور التحسن. من هنا يصبح الشمال أولوية قصوى. لكن في الوقت نفسه، عندما ندقق في الأمر لا نجد الوضع عاجلاً كما في شرق البلاد (أفغانستان) لإن عواقب ما يجري في الشمال قد تكون على المدى الزمني البعيـد وليس القريب. أمـا الوجه الإيجابي في هذه المـسألة، فيتمـثل في قدرتنا من خلال الفرصة المتاحة، على البحث عن الحلول، وتطوير سياستنا إستناداً إلى مصالحنا القومية. إننا ومن خلال امتلاك الفـرص يمكن ان نغير الظـروف. لقد إنتقلنـا بعد إنهيـار الاتحاد السـوفياتي من الأرض «الحائلة» إلى الأرض الـوسيطة، وفي ضـوء ذلك، تصبح منطقـة بحر قزويـن من منظار الجغرافيـا ـ السيـاسية، ذات دور مهـم وفاعل في القـرن المقبل. وهـذا الإفتراض ليس نـتيجة الشعـارات، أو التصـورات، التي تحتـمل أن يكون مخـزونه النفطـي أكثر مـن مخزون الخليج الفـارسي. بل بسبب تعامل القوى معه في المـستقبل، بوصفه مصدراً مهماً وعـظيماً للطاقة، بغض النظـر عما إذا كان هناك نفط أم لا. وهذا الإهتمام العـالمي، وهو أمر حقيقي وواقعي، سيجعل من موقع إيـران الاستثنائـي بين بحرين أكثـر أهمية كلما ازداد الاهـتمام بالخليج الفـارسي وببحر قزوين. من هنا علـينا ان ننظر إلى المسـألة من منظار الجغـرافيا ـ السياسـية التي ستمنح إيران امكانات وقدرات فائقة.

إن وقوع إيران بين مصدرين كبيرين للثروات الـنفطية سيمكّنها القيام بدور فاعل وكبير على

صعيد الجغرافيا ـ السياسية في القرن المقبل. وأهم ما ينبغي الإلتفات إليه في المستقبل البعيد هو محاولات ضرب هذه الإمكانية. فإذا ما استقر «الناتو» في البلدان الواقعة على حدودنا الشمالية (مع ملاحظة الموقع الذي نحتله) فإن الهدف الوحيد له سيكون توجيه الضربة لنا والتأثير في هذا الموقع والسيطرة عليه، وسيكون أمننا القومي، في هذه الحالة، رهينة له تماماً.

عظيمي: من الضروري تأكيد عدد من النقاط في هذا المجال. فالظروف والأوضاع الداخلية قد تبدو، أولاً، أهم عامل يجب أخذه في الحسبان لدى دراسة المواضيع الأمنية.

ثانياً يجب أن نتساءل لماذا أصبحنا في الوضعية الراهنة؟ وبعبارة أخرى، كيف أصبح لنا علاقات غير ودية مع البلدان الشرقية أو الغربية؟ ولماذا تقف أميركا في مواجهة شديدة معنا...؟

النقطة الثالثة: هل يوجد مراكز أو مصادر أساسية لنشوب الأزمات في داخل البلاد أو على أطرافها؟ وعلينا بعد ذلك أن نقوم باستنتاج عام من خلال ملاحظة الأمور كافة وجمع كل هذه النقاط، وعندها نرى هل أن إيران والمشكلات المحيطة بها تعتبر أمراً بسيطاً على مستوى العلاقات الخارجية لا تتطلب لحلها إلا تغيير أسلوب الحوار، أم أن للمسألة خلفيات وجذوراً أعمق؟ وما هي هذه الخلفيات؟ وعلى هذا النحو يمكن رسم الخطوط العريضة للحلول وللسبل المطلوبة.

وسأقوم في ما يلي باستعراض مكثف لكل هذه النقاط:

العامل الأول ـ كما أشرت ـ هو الوضع الداخلي. وأهم المؤشرات في هذا المجال هو الانصهار الاجتماعي، ومدى الاعتراف بمشروعية الوضع القائم، والقدرة الاقتصادية للبلاد، وقدرة القوى الأمنية والدفاعية في المجتمع. فما هي حقيقة هذه المؤشرات في مجتمعنا؟ يمكن، وبشكل مختصر جداً، ملاحظة الآتي:

في بداية الثورة، كان الشعب بأكمله موحداً ومنسجماً. وكانت كل الفئات والمجموعات السياسية ـ الإجتماعية موحدة أيضاً في الدفاع عن الثورة وحمايتها ومناهضة النظام الملكي البائد. فالثورة والمجتمع كانا في أقصى درجات الانصهار والانسجام. وقد حال هذا الأمر دون أي مواجهة في الداخل أو في الخارج. بعد الثورة دخلنا في مرحلة جديدة، واتخذ بعض المنظمات موقفاً معادياً للنظام ووقف في مواجهته. وقد اجتاز مجتمعنا الثوري هذا التحول وزالت الفرق والمجموعات المعادية للثورة، واستمر عداؤها عبر اشكال ثقافية وفكرية. بيد أنه في الوقت نفسه، أنزلقت تدريجاً فئات من المدافعين عن الثورة من الولاء إلى اللامبالاة. وبعد ذلك، دخلنا في مرحلة جديدة أبرز سماتها تعارض الحركات السياسية في داخل الساحة الوطنية. أي تلك الحركات التي تعد في الأساس صديقة من وجهة نظر الثورة. وفي هذا المجال يمكن التساؤل: هل سندخل أيضاً مرحلة أخرى على صعيد الانسجام الإجتماعي؟ وبغض النظر عن هذه الإجابة، فإن افتراضنا هو أن ماجريات المراحل السابقة تركت تداعيات سلبية على صعيد التعاضد الاجتماعي ومهدت لتهديد الأمن القومي من منظار الانسجام الإجتماعي.

أما على صعيد القوة الإقتصادية في البلاد، فقد مررنا أيضاً بمراحل عصيبة في خلال العقدين

الفائتين. في المرحلة الأولى التي أمتدت حتى ١٩٨٧ كان مجتمعنا يسير في البداية بثقة متناهية نحو تطـوير البنى الإقتصادية، وتحويل المصـارف إلى مصارف وطنية، وإخضـاع الصناعات لإشراف الدولة وسيطرتها. وما طرأ على صعيد الملكية وتحسين أوضاع الأراضي الزراعية وأوضاع المدن، كل ذلك عرفـته تلك المرحلة التي شهـدت أيضاً إهتماماً جـدياً بقضايـا الإكتفاء الذاتي والإهتمام بالمحرومين والمـستضعفين، وبمسـألة السيطـرة على إنتاج النفط.. إلا أن ذلك أصـطدم بالحرب المفروضـة التي تزامنت في تلك المرحلـة ومع المشكلات والأزمات الاقتصاديـة الداخلية، وإرتفاع وتـيرة أزمة تصدير النـفط. أما في المرحلة اللاحقـة، فتوقفت معظم المشـاريع والأعمال التنفيذية وخصـوصاً في المجالات التي أشرنا إليها، لأن الجهود كلها انصرفت إلى جبهات القتال والإعداد لها لتحقيق نتـائج مرضية في الحرب المفروضة.. لقد استمرت هذه المرحلة من عمر الثورة حتى بداية ١٩٨٩، وترافقت مع إهـتراء القدرة الاقتصاديـة إلى أن بدأ في ١٩٩٠ ما يمكن أن نـسميه المرحلة الاقتصـادية الثالثة التي استـمرت حتى ١٩٩٤, وفيها ساد الاعتقـاد بتحقيق النجاح على الصعد الاقتـصادية اعتماداً على المصادر الوطنية. لكـن الأزمات الحادة استمرت، ولا زلنا نعاني منها إلى الـيوم. أما المرحلة الـرابعة فامتدت بين ١٩٩٤ و١٩٩٨, والقـرارات التي اتخذت في خلالها كانت موقتة وغير مجدية ولم تـؤد إلى التغلب على الأزمة. ففي بداية الأمر، حـاولنا السيطرة على سوق العملات الأجنبية (الصعـبة)، لكننا اضطـررنا سريعاً إلى تعميم هـذه السيطرة على سوق صرف العـملات في البلاد. من هنا بـدأنا بفرض المـزيد من الرقـابة والسيـطرة للتحكم بـأسعار السلع والخدمـات ومواجهـة القيود على المـوازنات الحكـومية. واستـمر الأمر عـلى ما هو عـليه حتى الإنتخابـات الرئاسية وفوز الـرئيس محمد خاتمي. إلاّ ان التـحول الاجتماعي البارز الذي عبرّت عنه هـذه الإنتخابات واجه أزمـة جديدة سببهـا تدهور أسعار الـنفط وإنخفاض دخل البلاد من العملات الأجنبية في شكل حاد، ما قضى تمـاماً على مشروع الازدهار الاقتصادي الذي طرح بين ١٩٩١ و١٩٩٤, أمـا الآن، فنمّر في مرحلة إقتـصادية أكثر جموداً، ولا يبـدو أن هناك انسجاماً في السياسات المقترحة لمواجهـتها، أو حلولاً قريبة لها. (طـبعاً يمكن تحقيق إزدهار محدود وقصير الأمد من خلال مد اليد إلى البلدان الأجنبية، واستدانة مليارات الدولارات، والحصول على قروض جديدة، ولكن لا يمكن أن نـتخيل الكلفة الباهظة، والعبء الـذي سيتحمله المجتمع لاحقاً من جراء تسديد هذه الديون). على كل حال، المهـم في بحثنا أن اقتصاد البلاد يواجه المزيد من الضعف وأن أمننا القومي قد يواجه المزيد من المخاطر على هذا الصعيد.

النقطة الثالثـة المهمة، هي الوضـع الحالي للقوى الأمنية والـدفاعية في البلاد وآفاق تطويرها، ومع إنني لا أملك في هذا المجـال المعلومات الصحيحـة والتفصيلية الضروريـة في عملية التحليل، لكني أعـتقد أنه على الرغم من جميع المسـاعي لتقوية هذه القـوى وتعزيزها، لا تزال على الأرجح تواجه عقبات حادة، وبخاصة على الصعيد المالي، وكذلك في مجال العقوبات الخارجية المفروضة.

نستخلص إذاً من ذلك كله، وبعبارة واحدة، أن المسارات على الصعد الإجتماعية والإقتصادية

والأمـنية والعسكريـة، قد لا تكون هي المسـارات المرجوة. وإذا لم نكن في أي من هـذه الصعد قد وصلنا إلى حافة أزمة حقيقية وأساسية، فإن السير على حافة هذه الهاوية هو في حد ذاته خطر على أمننا القومي، يجب التفكير فيه والبحث عن حلول له.

الأميرال شمخاني: مع ملاحظة تساؤلاتـكم حول الأمن القومي في البلاد وتأثيرات التحولات الجديدة في الجغرافيا السياسية في المنطقة في الأمن القومي، لا بد من طرح المسألة بغض النظر عن الأجواء الداخـلية في الجمهورية الإسلاميـة (وبعيداً منها). وإذا قمنـا بتقسيم الأجواء ـ المجالات الأمنية المفاجئة في محيط الجمهورية الإسلامية إلى خمـس مناطق بغية تسهيل عملية النظر إليها، فسنجد أن لكل منطقة من هـذه المناطق الخمس، خصائص وميـزات مستقلة عن المناطق الأخرى وفي الوقت نفسه مترابطة، وهي على الشكل الآتي:

أ ـ منطقـة الشرق الأوسط وشمال أفريقيـا، وتشمل خط المواجهة الأمـامي (فلسطين المحتلة ومصر وسوريا والأردن ولـبنان والمنطقة الجنـوبية من البحر الأبيـض المتوسط، وبلدان شمال وشمال شرق أفريقيا) ومن ضمنها جبل طارق ومضيق هرمز.

ب ـ مـنطقة الخليج الفارسي وتـشمل: كل من جزيرة العـرب (العربية السعـودية، والكويت، والبحرين، والامارات، وقطر، وعمان، واليمن، والعراق).

ج ـ آسيا الصغـرى بأتجاه البلقـان، (تركيا، وشـمال العراق، والمناطق الكـردية من المناطق الجبلية في العـراق، ومضيق البوسفور، والدردنيل، واليونان وقبرص لغاية بلدان البلقان وإلى حد ما بلدان جنوب شرق أوروبا.

د ـ آسيا الوسطى والقوقاز: (روسيا والبلـدان المستقلة ذات المصالح المشتركة بإتجاه شمال غرب الصين)؛

هـ ـ شبه القارة الهنديـة ومنطقة محيط الهنـد (أفغانستان وباكـستان وبنغلادش والبلدان المجاورة في الشمال، وفي شرق الهند ومنطقة محيط الهند).

ففـي المنطقة (أ) أي الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا، يـرتبط الوضـع الأمني تمـاماً بالوضـع السيـاسي. والوضـع الـسياسي الحـالي فيها غـامض أكثـر من أي وقت مضـى، وهو أقل أمـاناً واستقراراً. وخصوصاً خط المواجهة الأمامي. ومن أكبر مصاديق هذه النظرية، يمكن الإشارة إلى المفـاوضات التي جـرت مؤخراً في مـيريلند. ففي الـوقت الذي كـانت وكالات الأنـباء والأوساط الـصهيونية الغربـية تتحدث عن تقلص وانخفـاض حدة النزاعات أثـر الاتفاقات التي وقعت بين عرفات ونتنياهو، أثبتت الأحداث والوقائع أن نتنياهو أراد من خلال ذلك أن يخفف الضغوط على الكيـان الصهيوني وأن يـنقلها إلى سلطـة الحكم الذاتي، وإلى خـط المواجهة الأمـامي وإلى العالم الإسلامي في النهاية، وبما أن الوضـع والموقف السياسي في المنطقة غامض وغير مستتب، فالوضـع الأمني بدوره غامض وغير مستقر.

وقد أثبت الليكـود برئيس وزرائه نتنياهو (الذي يُعـد من المتشددين) صحة كل المواقف التي

كـانت ترى إستحالة إبـرام أي اتفاق مع الصهاينـة قبل حصول الشعب الفـلسطيني على حقوقه كافـة. وهذا الأمر في حد ذاته هو الذي مهّـد لتوحيد مساعي وجهـود بلدان خط المواجهة الأمامي والبلدان العربية. علماً أن تـطورات عام ١٩٩٠ والأحداث التي تلتهـا، ولا سيما الحرب المزعومة (عاصفة الصحراء) ١٩٩١، أوهمت الجميع بأن الظروف باتت غير مؤاتية للإعتماد على إتفاقيات إقليميـة داخلية بين بلدان المنطقة، لـذالك فرض الجمود نفسه على الأجواء الـسياسية والأمنية في منطقة الخليج (الفارسي) وأصبح كل شيء رهن التأجيل.

وهكذا فُرضـت النماذج أو الاشكال الأمنيـة والسياسيـة على المنطقة كنـموذج المثلث الأمني الأميركـي زائد البلدان العـربية والدول الغـربية ذات الدور المـؤثر والفاعل في المنـطقة. لكن هذه النماذج كانت عاجزة عن تلبيـة مقتضيات القوة والأمن. ولم تكن في الوقت نفسه ظروف تغييرها متوافـرة أيضاً. لذلك بـات من الضروري انتظار عـامل جديد يقلب المـوازين ويؤدي إلى التحول المطلوب وفقاً لمعادلة طبيعية في القوة والأمـن والعلاقات، على أن تستند أيضاً إلى العوامل المحلية، ثم جاءت تطورات عام ١٩٩٧ (انتخاب الرئيس خاتمي) ووفرت هذه الظروف المطلوبة.

إن كل واحدة من بلدان المنـطقة تسعى للحصول على الحـصة الأكبر في معادلة «القوة والأمن والعلاقات» وتعمل لاقناع العناصر الإقليمية الفاعلة بقبول نموذجها. لكن تحويل هذا النموذج إلى معـادلة «محلية»، أي بمشاركة الجمهورية الإسلاميـة وبقية البلدان العربية في المنطقة، يحتاج إلى إستخـدام «القوة اللينـة». وفي الحقيقة، إن الفارق الـذي نلاحظه بين الظروف الـراهنة وظروف العقود المنصرمـة هو حلول «القـوة اللينة» مكـان «القوة الصلبـة» في معادلات الأمن والعلاقات، وإنعدام القـدرة على تجنب ذلك أو إنكاره. وفي وسع الجمهورية الإسلامية أن تقوم بدور مهم على هذا الصعيد. أما بـخصوص آسيا الصغرى ومنطقة البلقـان، فلا يمكن عد تحولاتها منفصلة عن المـناطق التـي أشرنا إليهـا، أي التحولات الـشرق أوسطيـة من جهة وتحـولات منطقـة الخليج (الفـارسي) من جهة أخرى. وكذلك في منطقتـي القوقاز وآسيا الوسطـى أيضاً، وخصوصاً أن ما يجري في منطقة شبه القارة الهنـدية والمحيط الهندي يؤدي دوراً في مجموع التحولات والظروف الإقليمية الفـرعية في آسيا الصغرى ويؤثر فيها. ومن جراء ذلك أصبحت تركيا (على سبيل المثال) عالقة بين خيارات صعبة.

فلإستمرارهـا على النهج الاتاتـوركي في الحكم، وجدت تـركيا نفـسها مضطـرة للالتحاق بأوروبا إقتـصادياً وثقافياً وإجتماعياً. هذا في الوقت الـذي تعود عضوية تركيا في الحلف بالمنفعة على الـناتو أكثر مما تنفع تركـيا نفسها. وبعبارة أخرى، أن المنفعـة التي تجنيها القوات الأميركية والناتـو على السواء من جراء استخدام القواعـد (العسكرية) والإمكانات الـتي توفرها تركيا هي أكـثر بكثير من المـنفعة التي تجنـيها تركيـا نفسها. فـتركيا تواجه تـناقضات حـادة على الصعد الداخلية، وعلى صعيد سياساتها الإقليمية والدولية في آن.

فـالتذمر وفشل الديمـوقراطية التركية ـ النـاشيء عن الصراعات الحادة؛ الثقـافية والمذهبية

والقـومية والإجتماعية الداخليـة ـ يؤثر سلباً في الحكم في تركيـا وفي البلد بشكل عام ويعد عنصر تهديد بالنسبـة إليه. فشدة الصراعات في هذا الـبلد والتناقضات الإقليمـية المحيطة به تتطلب منه الاضطلاع بدور خاص في منطقـة القوقاز وآخر مختلف في الشرق الأوسط، وهكذا الحال بالنسبة إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن تركـيا تسعى لـدور فاعل ومؤثـر وجدّي في هذه المنـاطق كافة دون ان تلحـظ مقتضيات وظروف كل منطقة على حدة. ولهذا السبب لا تمتلك تركيا الثقل الأمني والسياسي والقوة القومية الكافيـة لتثبيت حضـورها أو للقيام بـدور في هذه المناطق. ومن هنـا يواجه هذا البلـد تناقضات شديدة وحادة في سياسته الخارجية وعلى مستوى ظروف ومناخ جواره الإقليمي والدولي.

إن سعي تركيـا لتعزيز محـور أنقرة ـ تل أبيب أو سعيهـا لتطوير هـذا المحور ليشمل عمان وبغداد وغيرها تترتب عليه أكـلاف باهظة ستعجز تركيا عـن سدادها. كما إنها ستكون في الوقت نفسه عـرضة للـتحولات الأمـنية في الـبحر الأسـود وفي البحـر الأبيض المتـوسط. وفي جميع التقديرات، إن الظـروف الأمنية في هذه المنطقة أيضاً ورغم كل حسـاسيتها وأهميتها، يمكن عدها فرصـة للجمهورية الإسلامية وسـاحة صراع لها في آن معاً. (أي إنها تـوفر لها الاحتمالين معاً). وكذلك في آسيا الوسطى والقوقاز، فالتحول المذهبي (الديني) في البنى السياسية والأمنية ونماذج التحرر الاقتصـادي الذي تطمح إليه البلدان المستقلة عن الاتحاد السوفياتي يعد من أهم التغيرات الجديـدة. وهذا التحـول تبعته صراعات حـادّة ولافتة. ويـشير بعض التقـديرات حول الـطاقة المخزونة في منطقـة بحر قزوين إلى ٢٣ مليار برميـل، إلاّ أن التقدير الصحيح يبدو إنه ١/ ١٠ من هذا الرقم (عُشرُه). ولـو لم يكن الأمر كذلك، لاختلف وضع المنطقة وشهدت وضعاً آخر غير الذي هو عليه الآن. (بمعنى أن الكلام عن مقدار الـطاقة المخزونة في هذه المـنطقة، ليس إلا خدعة كبيرة تخفي أهدافاً أخرى والاحصاءات الكاذبة مضللة ووسيلة للوصول إلى تلك الأهداف الخفية).

إن توتير العلاقات القـومية والرغبـة في المزيد من الـتجزئة والتقـسيم والتشرذم في مختلف نواحي القوقـاز ولا سيما في آسيا الوسطـى، والصراعات الناشئـة عن التغيير الحاصل في حدود شمال غرب الصين وأيضاً حال الـتوتر الناجمة عن نظام «إقتصادي أكثر فاعلية وإنتاجية» سواء في روسيا أو في الجمهـوريات المستقلة المشتركة المصالح، مـرتبط بالأكلاف التي كانت ستتحملها أميركا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. إن الصراع الأميركي لفرض الأكلاف الناجمة عن التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي على الطرف المقابل، يؤدي دوراً في رسم الأوضـاع وفي معادلة القوة والأمن والعلاقات في شمال البلاد.

ولعله قد يـصح القول، أن إنهيار الاتحاد الـسوفياتي أتاح بعـض الفرص أمام الأمن القومي والمصـالح الإيرانية، وحوّل دور إيران من «سد الـنفوذ» إلى دور مستقل. لكن هذا التحول أتاح في المقابل، دخول لاعب آخر على السـاحة، وهو أتاح أيضاً الفـرصة للآخرين ومن ضمنهم إسرائيل وأميركا للتدخل في هذه المنطقة. لذلك، أي لهذه الأسـباب كلها، إن الوضـع في منطقة آسيا الوسطى

والقوقاز بالنسبة إلى مناخ مصالح الأمن القومي في الجمهورية الإسلامية يعد مزيجاً من الفرص ومن مصادر التهديد في آن معاً.

أما بالنسبة إلى شبه القارة الهندية، فتجدر الإشارة إلى أن المنطقة المتفرعة من شبه القارة شهدت الكثير من التحولات والتطورات الأساسية على المستويين السياسي والأمني بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي وبداية التسعينات. وأدت هذه التحولات إلى تغيير في الأدوار القومية في هذه المنطقة. فبلاد الهند التي يبلغ عدد سكانها ٩٠٠ مليون نسمة، كانت قد رتبت معظم أوضاعها السياسية والأمنية على قاعدة نظرتها إلى الشرق، وكانت في الوقت نفسه تبحث عن توازن ما من خلال أدوات الضغط في الشرق والغرب، وقد اضطرت إلى إعادة النظر في مجمل سياساتها الأمنية وتعديلها بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي. وبدورها حاولت باكستان أن تقدم نفسها خطاً عازلاً بين حلقات سلسلة القوة الشرقية، ورأت أن دورها الاستراتيجي الجغرافي المتمثل في القيام بهذا الدور قد أصيب وتعرض موقعها الاستراتيجي الجغرافي لخلل مؤذ من جراء ذلك.

وعلى الرغم من شدة تفاقم أزماتها الاقتصادية والأمنية والإجتماعية الداخلية، عملت باكستان على إستغلال الساحة الافغانية (التي كانت قد ضعفت واختلت قوتها واهتز أمنها بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي وإنسحاب الجيش الأحمر). فالفرص الإيجابية (أو الذهبية) في آسيا الوسطى جعلت باكستان تستغل هذا الوضع لترمم من خلاله (أو تعيد بناء) جغرافيتها السياسية. ومما لا ريب فيه، أن هذا النمط من التفكير الذي يتحلى به الباكستانيون لا يخلو من مخاطر كبيرة (على بلدهم نفسه). والأمر المهم الآخر، على صعيد موقع باكستان، هو أن هذا البلد يحاول أن يجعل الخيارات التكتيكية عند الآخرين من أمثال أميركا وغيرها، ركيزة أساسية يعتمد عليها لتحقيق أهدافه المرجوة. وهذا الأمر يُعد خطأ فاضحاً من الناحية العلمية.

إضافة إلى ما أشرنا إليه حول «المناطق الفرعية الخمس»، فإن الأمر نفسه ينطبق على بقية القوى الإقليمية الفاعلة ضمن هذه الاضلاع غير المنتظمة، كأميركا والصين وإلى حد ما اليابان، وكذلك البلدان الأوروبية مع اختلاف في الرغبات والقدرة المناورة على لدى كل طرف منهم.

وهناك وجهة نظر تقول إن الجمهورية الإسلامية تقع في نقطة التأثير الأساسية لهذه المحاور الخمس (التأثير المستقبلي). وهذا يعني أن أي تحول سياسي أو أمني أو اقتصادي قد يطرأ على ساحة هذه المحاور أو أي معادلة قوة وأمن فيها، لن تخلو من التأثير في المناطق الأخرى. هذا أولاً، كما أنها لن تخلو ثانياً من التأثير في مناخ الاستقرار الأمني لجوار الجمهورية الإسلامية، ما يفرض دائماً إعادة تقويم التحالفات أو التيارات التي ورد ذكرها في السؤال الأول.

سريع القلم: أرى من المناسب هنا أن نأتي على ذكر العراق ومستقبله، فهل في وسعنا أن نجد له موقعاً ما؟ هناك على هذا الصعيد مسألتان مطروحتان الآن. الأولى مسألة الحكومة المقبلة (في بغداد) والأخرى الوضع في شمال هذا البلد، والتي لا تقل أهمية عن غيرها من المسائل. إذ من الممكن في أي وقت، أن تجري هناك «حوادث» قد تتحول لاحقاً إلى مصدر تهديد لأمننا. فكيف

تنظرون إلى ذلك؟

مجتهد زاده: لا أرى أي أولـوية أمـنية في الـوقت الراهـن على مستـوى علاقة الجمهـورية الإسلاميـة بالعراق. وما يجـري في منطقة كردستـان العراقية، لن يصبـح بالنسبة اليـنا مسألة عاجلة وعلى رأس الأولويات إلا إذا أدى إلى انفصال تلك المنطقة (عن بغداد). وقد أدت تجربة ثمان سنـوات من الحرب المـؤلمة التي خـاضـها الطـرفان وتـكبدا فيـها الخسـائر، إلى ردع الـطرفين وخصوصاً العراق. طبعاً، عند دراسة الوضع العراقي، يجب أن نفصل الأمور عن بعضـها بعضاً، فثمـة مسائل شائكـة في العلاقة مع هذا البـلد، أكثرها تعقـيداً رواسب الحرب (الاسرى والحدود وملكية موارد المياه الواقعـة في المنطقة الحدودية وغيرها من المـشاكل التي لم تنته بعد). وينبغي علينا أن نتابع هذه القـضايا بوصفها قضـايا عاجلة ونحلها من طـريق التفاوض خلافاً لتصور بعض الاصـدقاء الـذين يرون أن علـينا ألا نتفـاوض الآن مع العراق لأن العلاقـات الأميركية ـ العراقية تمر الآن في وضع خاص... . أعتقد ان هذا خطأ فادح وليس في مصلحتنا القومية. فمسألة إيران وأميركا مـستقلة بالكامل عـن مسألة العراق أو أي بلـد آخر. حتى فرنسـا التي تعد حليفة لأميركا في حلف الناتو، لها سياسـتها المستقلة تجاه العراق التي تعـد نقيض السياسة الأميركية. نحن أيضاً يجب أن نفصل بين الأمـور عن، ويجب أن نحل مشاكلنا مع العراق في أسرع وقت وأن نسعى إلى إيجاد مناخ جديد في علاقاتنا ببغداد، وأعتقد أن هذه القضايا في غاية التعقيد.

أمين زاده: حول موضوع العراق؛ أوافق الدكتور مجتهد زاده. لكن ينبغي أن أضيف أننا حتى الآن، لسنا أمام وضع ثابت ومستقر في العراق. ولم تزل أوضاعه قيد التحول والتغيير. ونظراً إلى مـا يواجهه الحكم الحالي على المسـتوى الدولي، فأن تعليق الآمـال على عودة الأمن والإستقرار إلى العراق وثباته أمر خـاطىء، وفي الوقت نفسه يصعب التكهـن بالبديل المحتمل. وبناءً على ذلك، لن تكون مسألة العراق على رأس سلم أولويـاتنا القومية. إلا أن مسألة شمال العراق وما يجري فيه ضمن دائـرة العلاقات الإسرائيلـية ـ التركيـة، أي ما يجـري هناك بهـدف توسيع دائـرة نفوذ إسرائيل، فليس في نظري، أمراً اعتباطياً ليس له صـلة بنا، كذلك فإن مسألة «الناتو» وعلاقاته مع إسرائيل، وكل ما يجـري في هذا الإطار، أمر بالغ الأهمية، ويجب أخذه في الحسبان والنظر إليه على قـاعدة انه يشـكل ظاهرة جـديدة. ويهدف إلى خلق وضـع حساس وخطـر. وهو على رأس سلم أولويـاتنا الأمنية. طبعاً يجب أن أضيف؛ أننـا مع ذلك، نؤمن بضرورة الحوار مع الحكم الحالي في العراق بغية العمل على دفع مستلزمات مصالحنا القومية إلى الأمام على قاعدة اتفاقية ١٩٧٥,

حشمت زاده: أود هـنا أن استعرض مسألة الأمن والتحـديات القائمة من زاوية أخرى. وعلى هذا الصعيد يمكن طرح هذين السؤالين:

أولاً: ما هي خلفيـات الأمن والتهديد؟ ثـانياً ما هي عـوامل التهديد وزعـزعة الأمن؟... يمكن القول أن «الأصدقاء» أجابـوا بصورة عامة عـن السؤال الثاني إجابـة دقيقة وجذرية، وأرى من المناسب بالـتالي أن نلتفت قليلاً إلى الـسؤال الأول، إذ أن عوامل الـتهديد والتحـدي واللاعبين قد

يـتغيرون وتبقى الأرضية على حالتها الأولى. وهنـا حسب الإدعاء، الإسلام هو الهدف والنفط هو الـوسيلة، وكلاهما يؤلفان المحور الأساسي لقاعدة الأمن وتهديد البلاد. لذلك لا بد لنا في البداية أن نعتمد تعريفاً محدداً للأمن. ومن بين تعريفاته المـتعددة، أختار ما أحسبه تعريفاً جامعاً وشاملاً: «الأمن عـبارة عن الإطمئنان والـثقة بالقدرة على تحقـيق الأهداف والمتطلبات ومـواجهة المخاطر والتحديات (والتهديدات)».

وعلى هذا الأســاس، فأن الأمن في الأصل مقـولة مترسخـة في أذهان الفرد والمـواطن ورجال الدولة (الحكم) ومعـتقداتهم فإذا ما شعـرت الدولة والشعب بـامكان تحقيق الأهداف من خلال تـوافر القدرة المطـلوبة والكافيـة على مواجهة المخاطـر والتحديات التي قـد تعترضـها وأن تكون قادرة على السيطرة عليها ووضـع حد لها، يتولد لديها الشعور بالأمن والطمأنينة والأمان... وبناءً عـلى ذلك، يمكننا تصـور وجهين للأمن، أحدهما سلـبي وإيجابي، والآخر يتعلق بـالقدرة وبعدم القدرة على التصدي.

فـفي الوجه الأول، يجـب ان يكون الـنظام والحـكم (الدولـة) قادرين على تحـقيق الأهداف وتأمينها والمقصود في الجانب الثاني هو الدفع والسلب. وأرى أن الأولوية يجب ان تكون للجانب الأول... والآن علينا ان نـرى كيف تكون مصداقية الإسلام والنفط في الأمن القومي الإيراني؟ لقد حدد الإسلام بـصفته دين، متطـلبات الحكم (الـدولة) والشــعب، وورد في (الفقرة) الثـالثة من الدستور (دستـور الجمهورية الإسلاميـة) حيث حددت واجبات وأهـداف كبيرة جداً على عاتق الـدولة والنظام، تم تفصيلهـا في ستة عشر بنداً. وعلى هذا الأســاس، فأن أمن البلاد وبشكل عام، مرهون بتحقق هذه الأهداف المـشار إليها في الدستور. وكما أن المخاطر والتهديدات أيضاً موجهة إلى هذه الأهداف نفـسها. والإسلام بوصفه عامل الـوحدة والتعبئة، يـدفع الناس والإمكانات إلى الأمام (ونحو الـتطور) في سبيل تحقيق الأهـداف. ولكن ما هو وضــع النفط؟ الحقيقة أن تحقيق الأهداف ودفع التهديدات، يحـتاج إلى الأواليات والامكانات. وبعبارة أخرى، إذا اراد النظام تأمين المطالب والحاجات والأهداف، وتهيئة وتجهيـز قواه العسكرية والأمنية والإعلامية لدفع المخاطر والتهديدات فسيكون بحاجة إلى إقتصاد وتمويل قويين.

منذ عقـود عدة، وإقتصاد البلاد يعتمد في شكل رئيسي على الـنفط وعائدات تصديره، والنقطة المهمـة في هذا المجال، أن تقـليص وإنهاء اعتـماد الاقتصاد على الـنفط وتبعيته له كـان دوماً أحد شعارات الثـورة الإسلامية. لكن هـذا الهدف لم يتحقق بـالشكل المطـلوب. فتركزت الـتهديدات والتحديات في العقدين الأخيرين على الـنفط؛ والأمثلة على ذلك كثيرة: منها العقوبات الأميركية على صادرات النفط الإيراني، وازديـاد عروض جيراننا من النفط وهبـوط الأسعار إلى تدمير منشآت النفط طوال سنوات الحـرب الثمانية، والعقوبات الأمـيركية للحؤول، دون جذب الإستثمارات في مختلف الصنـاعات النفطيـة... وبناءً على ذلك، شكـل النفط ورقة ضغط ذات حـدين، فمن جهة، تعـتمد الحكومة عليه في تغـطية إقتصادها وتـأمين أهدافها، ومن جهة أخـرى، تستهدف المخاطر

والتحديات هذا القطاع نظراً إلى شـدة اعتماد الاقتصاد والدولة عليه، وأصبح النفط أحد مسببات التحدي وإيجـاد الأزمات. إن أحد المـؤشرات الظريفـة في موضوع الأمن، هـي وجود توازن بين الأهداف والقدرات. وبالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية في إيران، يمكننا تصور المسألة كالتالي: إن أهداف النظام المستلهمة من مدرسـة الإسلام والثورة، هي أهداف كبيرة وشاملة وسامية، أما ما هو ناشيء عن النفط ومتـأثر به، فهو عبارة عن الإمكانات المادية، والواقع أن التناسب هنا ضئيل ومحدود. ولا يوجد توازن بين الأمرين. وهذا يمهد لوجود الأزمات والتهديد. طبعاً إن قوة النظام الـذاتية، المـادية والمعنـوية. نجحـت في العقدين الأخيريـن في تأمين البـدائل من خلال اللجوء إلى الإسلام والثورة وتعويض النقص المادي بالإمكانات والطاقات المعنوية والدينية. لكن إذا أخذنا في الحـسبان أن هناك حـدوداً للبدائل، فسـتبرز صورة المسألـة الأمنية أمام المـسؤولين، وسيكون الخصوم متربصين لاستغلالها.

سريع القلـم: معظم ما تفضلتـم به كان مرتبطـاً بالجانب الأول، فما هي نـظرتكم إلى الجانب الآخر من المسألة؟

حـشمت زاده: كما سـبق وأشرت، يجب أن نلحظ جـانبين في الأمن والـتحديـات، والعوامل والأسـباب، ولقـد أوضحت الجـانب الأول، وأعتقـد أن علينـا وضعه على رأس أولويـاتنا، لأن «الأهـداف والآمال كبيرة وشاملة»، بـينما الإمكانات الماديـة المرتبطة بالـنفط، جزئية ومحدودة. وعلى هذا الأساس، إذا شعر الناس أن أهـدافهم ومطالبهم غير قابلـة للتحقق أو أنها بعيدة المنال، فسيصابـون بالإحباط والانزعاج، وهذا الأمـر يعد القاعدة الأبرز للتهديـد والتحدي بالنسبة إلى نظام «الهي» وروحـي. وعند حصـول أي تحول سيـاسي وجغرافي سيـاسي في المنطقـة والعالم، ستسعـى الدول واللاعبون الـسياسيون في الـنظام الدولي الـذين يعملون على مـلاحقة أهدافهم ومصالحهم لإستغلال هذه التغيرات واستخدامـها كوسيلة تحدي لتهديد الجمهورية الإسلامية. وأداتا الضغط هنا هما الإسلام والـنفط. وهاتان الأداتان قاما بـدور موجبات أمن النظام وبقائه واستمراريته طوال السنين الماضية. وبامكانهما ان يتحولا سلاحاً ضدنا بيد الخصوم واللاعبين الإقليميـين والدوليـين. لقد أوضحنـا إلى حد مـا كيف يمـكن النفط أن يـكون مصـدراً للتحدي والأزمات. ولكن مـاذا عن الإسلام؟ هذا الدين الـذي أضطلع بدور مدرسـة الثورة الإسلامية في إيران، والعامل الأساسي في تعبئة الجماهير لإسقاط النظام البائد وولادة النظام الجديد...

سريع القلم: جـانب الدكتور حشمـت زاده، أعطيتم مكانة خـاصة للشمال من خلال تحليلكم الذي استعرضتـموه، وهنا يتبـادر هذا السؤال إلى الـذهن: هل ينبغي أن تنصـب إهتماماتنا على شمال البلاد نظراً إلى أن مصادر التحدي تكمن هناك؟

حشمت زاده: كانت إيـران في نظام المعسكريين العالميين السـابقين، تؤلف النقطة المركزية (في محور) الحزام الأمني بين الغرب وأميركـا، وسداً أمام النفوذ والتوسع الـسوفياتي نحو المناطق النفطية في الخليج الفارسي والـشرق الأوسط والذي كان مثابة الشريـان الحيوي الذي يمد أميركا

وحلفاءها بـالطاقة، وكان لإيران من الناحية الإستراتيجية والجغرافيا السياسية أهمية كبيرة جداً تفوق التصور. ومع إنهـيار الإتحاد السوفـياتي وزوال خطر توسعه، وأيـضاً مع إنتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية وانشغال البلاد بقضاياها الداخلية ومشكلة إعادة البناء، أثيرت أطروحة عجز إيـران عن تحقيق أهداف ومـطالب الثورة الإسـلامية والناس، وبـدا وكأن إيران فقـدت أهميتها وموقعها الإستراتيجي والجغرافي ـ السياسي في المنطقة والعالم. ومثل هذه الأطروحة، أو التقويم، تـصبح مصدراً لتهديد الأمن وفي الـوقت نفسه مصدراً للخطر. إذ تبـدو إيران في هذه الحالة تارة ضعـيفة ولا شأن لهـا بالبلـدان الأخرى، وليس للآخـرين أيضاً شـأن بها، وتارة يـبدو شعور الآخرين بضعفها مصـدراً للخطر والقلق عليها، إذ ان هذا الـشعور في حد ذاته يدفع من يبّيت من اللاعبين أهدافاً ومشاريع ضد إيران والمنطقة، لإستغلال ضعف النظام هذا.

إن مقولة ضعف إيران وفقـدان موقعها الجغرافي السيـاسي والإستراتيجي لم تستمر طويلاً، وخفت حـدتها بعد فترة. فقـد تبين على المستـوى الداخلي إن الإسلام والثورة لا يـزالان يمتلكان القوة الهائلة لتبعئة الـناس والنظام وتجييشهما، كما تبين عـلى المستوى الإقليمي أيضاً أن موقع إيران الجغـرافي السياسي والاستراتيجـي أصبح أكثر ثباتـاً وقوة إثر انهيار الإتحـاد السوفياتي واستقلال الجمهوريات المُسلمة. ولقـد أدى هنا أيضاً النفط والإسلام معاً دوراً مشتركاً في تثبيت هذا الموقع. فالقواسم الدينية المشتركة، وإلى حد ما القومية واللغوية بين إيران وهذه الجمهوريات، تؤلف بحد ذاتها عاملاً مهماً لحـضور الجمهورية الإسلامية ونفـوذها في آسيا الوسطى. كما أن وجود الثروات والمـخزون الجوفي من النفـط والغاز الطبيعي في مـنطقة بحر قـزوين، إضافة إلى الماضي التاريخي الذي يربط هذه البلدان بإيران وموقعها في العلاقات وتجاربها وقدرتها النفطية، يستدعـى هو الآخر أو يفرض التعاون والتنسيق ووحدة التوجه. وفي الحقيقة، تحولت إيران الآن إلى محور مركـزي للطاقة في العالم بل إلى قـلب له. وبعبارة أخرى، تحتل إيران مـوقعاً مركزياً في المخزون العالمي للنفط، من سيبيريا إلى آسيا الوسطى والقوقاز والخليج الفارسي.

ونظراً إلى تأثير نفط هذه المنطقة في أمن الطاقة في العالم بأسره وانطلاقاً من إرتباط أمن الطاقة بـالأمن الاقتصادي وبالتالي بالأمـن الاجتماعي والسياسي في العالم، تعد هـذه المنطقة من الناحية الإستراتيجية والجغـرافيا السيـاسية من إحدى النقـاط البالغة الحـساسية بالـنسبة إلى العالم، ويسعى كل اللاعـبين على الساحة الدوليـة لدور أو حضور معين في هذه المـنطقة بالدرجة الأولى. وعلى هذا الأساس، تستطيع إيران بوصفها مركز هذه المنطقة، أن تستغل هذه الوضعية وتستفيد منها. مـن هنا، يقوم هذا المـوقع الجديد على مستـوى التحدي أيضاً بـدور مزدوج ويعد سيفاً ذا حدين. فإذا كانت إيران على المستوى الداخلي ناجحة ومنسجمة، فإنها تستطيع من خلال براعتها في إستخدام الإسلام والـنفط بشكل صحيح، اسـتخدام الوضع الجـديد لتحقيق أمـنها. وخلافاً لذلك، سيتحول اللاعـبون الاقليميون والدوليون إلى مصـدر خطر وتحدٍ لإيران، مع تذرعهم بأن إيران ستتحول إلى خطر على أمنهم من خلال اعتمادها على الإسلام والنفط.

عظيمي: السؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا تسير بشكل عام التحولات والتحركات التي تحصل حولنا (وفي الاطراف) أو تلك التي هي في طور الحدوث، بإتجاه معاكس لنا ولمصالحنا وتعد تحدياً على صعيد أمننا القومي. وبعبارة أخرى، إذا سلّمنا بأن التحركات التي تجري عند مختلف جيراننا، ولا سيما في تركيا وباكستان وأفغانستان (والتي لا يزال بعضها مستمراً) ليست ودّية، وإذا سلمنا بأن أنشطة الولايات المتحدة في مختلف الساحات المهمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، هي ضد المصالح الإيرانية وتسير في إتجاه التصادم معها، فعلينا ان نتساءل إذن عن أسباب ذلك؟ طبعاً من دون معرفة الأسباب ومن دون تصور واقعي عن قوة البلدان التي هي موضع نقاش، لا يمكننا رسم السُبل والحلول المطلوبة لإنهاء هذه الأزمات أو كيفية مواجهتها. ومن هنا يجب أن ينصب اهتمامنا على التحولات الأساسية على الساحة العالمية من جهة وعلى مطالب الثورة الإسلامية من جهة أخرى وأن يتم أخذ الأمرين معاً في الحسبان.

وبالنظر إلى التطورات التي شهدها الإقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، من المتوقع أن تشهد تطورات سياسية مماثلة.

فالنجاحات التي حققتها البلدان الأوروبية على صعيد مساراتها بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد تقدم الاقتصاد الألماني، دفعت بأوروبا بشكل خاص وبالإتحاد الأوروبي للبحث عن مواقع نفوذ جديدة في الساحة العالمية. كما أن التحولات الإقتصادية التي شهدتها مناطق شرق آسيا، وخصوصاً الإقتصاد الياباني القوي والنافذ، دفعت بهذه الناحية من العالم أيضاً للبحث عن إنتشار جديد وعن وضعية سياسية جديدة داخل القوة العالمية. يضاف إلى ذلك، إنهيار الاتحاد السوفياتي، الذي أثار قضايا جديدة على هذا الصعيد. ويبدو هنا أن آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا (القوى الثلاث) تحولتا، من وجهة النظر الأميركية والأوروبية، إلى حزام أمني جديد في مواجهة روسيا التي تسعى لتخليص نفسها من هذه الأزمات الجديدة. علماً أن منطقة الشرق الأوسط ستبقى مصدراً لتوفير الطاقة النفطية في العقد أو العقدين القادمين، ولن تكون بلدانها حققت نموها حتى ذلك الحين، وخصوصاً على مستوى استقرارها السياسي والإجتماعي الذي سيبقى مهتزاً. وفي خضم هذا العالم الذي هو قيد التكوين تريد الثورة الإسلامية القيام بالدعوة لإحياء الحضارة الإسلامية، وتسعى لإيجاد معسكر جديد من القوة في منطقة تعد من وجهة نظر النظام العالمي بالغة الحيوية، ومن الناحية السياسية والإجتماعية غير مستقرة. ومن البديهي أن هناك تناقضات على مستوى عميق بين مطلب (التطلع إلى) إحياء الحضارة الإسلامية بقيادة الجمهورية الإسلامية، وبين كل الأنظمة الجديدة العالمية وبلدان المنطقة، ولا يمكن إيجاد حلول وعلاجات لتلك التناقضات من خلال حركات لغوية أو كلامية بسيطة. ليس أمامنا الآن متسع من الوقت للخوض في تفاصيل المسألة، ولعل ذلك لا يحتاج إلى نقاش لأن الخطوط العامة التي أثيرت تكفي لتوضيح الصورة.

الأميرال شمخاني: إذا أردنا أن نطل ونلقى نظرة على منشأ التهديد والتحدي ومصدره من

خلال مشهد (المشهد العام) تضاد المصالح وتعارضها، قد نجد أن العوامل السابقة لا تزال تؤلف منشأ هذه التحديات. فالجمهورية الإسلامية لم تتراجع عن «المصالح التي تصبو اليها» في السنوات الأخيرة، وبخاصة في العامين الاخيرين. لكن إذا قام الآخرون بإعادة النظر في دوائر المصالح التي يتطلعون إليها، فمن الطبيعي أن تشهد مصادر التحدي (والتهديد) تغييرات هي الأخرى.

ولكن من وجهة نظر أخرى، ولأن موضوع التحدي مرتبط إلى حد ما «بظروف أمن المحيط»، وهذا الأخير في تغير وتحول دائمين، وبما أن ترتيب أولويات المصالح وكيفية دراستها، يقوم بدور مباشر ومؤثر في عملية تخفيف أو تكثيف الشعور بالتحدي، يمكننا أن نقول إن الظروف الأمنية الإقليمية للجمهورية الإسلامية على مستوى الساحة الإقليمية، باتت أكثر طمأنينة في السنتين المنصرمتين. بيد أن تحقق هذه الطمأنينة سلب بدوره الفرص من الأطراف الأخرى في المنطقة. فعلى مستوى الدور القومي الجديد الذي أنتهجته الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقامت بإعادة بنائه ودراسته في ظل اتباعها سياسة توحيد المساعي والجهود وتجنب الصدام، فأن كلاً من الكيان الصهيوني والحكومة الأميركية أصبحا أقل تحكماً من ذي قبل. ومن البديهي ان يعتمدا أشكالاً جديدة لإعادة ترتيب قدراتهما في المنطقة بما يتناسب وتوجههما وسلوكهما السياسيين. ومما لا ريب فيه أن طريقة تعامل هاتين القوتين مع منطقة الخليج الفارسي ومع ما يحيط بالجمهورية الإسلامية وبشكل عام لن تسلك سبيلاً موحداً حتى مع افتراضنا أن الرابط بين الكيان الصهيوني وبين أميركا هو رابط واحد. ولكن الافتراض الأقوى الذي يمكن أخذه في الحسبان هو أن الحياة في جنوب الجمهورية الإسلامية قد تصبح أكثر عرضة للمخاطر المحتملة وقد تتحول أكثر من أي منطقة أخرى مركزاً للتأثيرات غير الإقليمية.

يجب التأكيد هنا، أن هناك عوامل متعددة وكثيرة، تؤدي دوراً أساسياً في سياق بروز التحدي أو التهديد وفاعليته، منها، على سبيل المثال، دوافع التحدي وقابلياته، ومنطقة التحدي، والحجم والنوع والكيف والكم والزمان وأدواته وآلياته، وكلها نماذج من هذه العوامل. وعلى هذا الأساس، فأن البيئة المناسبة لمجموع هذه العوامل وتركيبتها متوافرة في منطقة الجنوب، وقد تجتمع فيه أكثر من أي منطقة أخرى على الساحات المحيطة بالجمهورية الإسلامية. وهذا لا يعني غض الطرف عن «العاجل» مقابل «الأولويات». بل المقصود في مسألة، كمسألة أفغانستان على سبيل المثال، حتى لو كانت أولوية الموضوع الأفغاني أقل أهمية من النزاعات في منطقة بحر قزوين أو النزاع بين الحكومة الأميركية والجمهورية الإسلامية، إلا أن حجم الموضوع الأفغاني أصبح في مرحلة معينة (قبل أشهر) عاجلاً بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية أكثر من أي موضوع أمني أخر. وموضوع العراق أيضاً، يعد وفقاً للكثير من الملاحظات والإعتبارات من المواضيع المهمة في دائرة أمننا، إلا أنه لا يمثل ربما «موضوعاً عاجلاً» في الظروف الراهنة. علماً أن موضوع العراق بدأ من جديد يأخذ مكانة «عاجلة» في المناخ الأمني في المنطقة. إذ أن التحولات في شمال العراق من

جهة، وتفـاقم الاشتباكات والنزاعات الداخلية في جنـوب هذا البلد وتصاعد موجة الإعتراضات في المناطق المركزية فيه، إلى المشاريع الأميركية لإسقاط الحكم، كل هذه الأمور من جهة أخرى، خلقت ظروفاً مهمة وبالغة الحساسية في هذا البلد.

وبـشكل عام، يبدو أن التحدي الأسـاسي الذي تواجهه الجمهوريـة الإسلامية، لم يزل الكيان الصـهيوني، لكن نـظراً إلى التحـولات القائـمة، والدائـرة الآن في المناطـق الخمس التي وردت في الإجابـة عن السؤال الأول، فأن الكيان الصـهيوني والحكومة الأميركية، كل منهما بحسب أسلوبه وطريقته، ونـياتهما السابقـة تجاه الجمهوريـة الإسلامية، يسعـى من خلال إستغلال الظروف والفـرص التي أقيمت في المناطق الخمـس المشار إليها (لاستـخدامها كساحـة أو كمنطقة تحدي) وهمـا يسعيان الآن من خلال الأدوات المناسـبة والزمان والمكان والأشكـال، لتنفيذ مآربهما ضد الجمهورية الإسلامية. إلاّ أن جميع العوامل المؤثـرة، ولحسن الحظ، في إظهار التهديد أو التحدي لا تصب في مصلحتهما، بل هي لمصلحة الجمهورية الإسلامية.

حشمت زاده: مع مرور عقدين من عـمر الثورة والنظام الإسلامي، بـاتت الظروف التي يمر بهـا النظام في طـريقه نحو الثـبات والاستقرار أكـثر تعقيداً وحـساسية، أي لقـد باتت الأهداف والطموحات كـبيرة جداً مقارنة بالإمكـانات المادية الفعلية المحـدودة والضئيلة لتحقيق الأهداف والغايات. وفي ظل ظروف كهذه، وكما يعبر الفلاسفة، فإن الإسلام الذي شكل العلة السببية لقيام الثورة والجمهوريـة الإسلامية، يتعين أن يكون أيضـاً العلة (الموجبة) لبقـاء الثورة وديمومتها. لذلك فـإن هذا العـامل الحساس والأسـاس قد يصبح هـدفاً مركـزياً لعمليـة التحدي. كما أنّ الخلافات الداخـلية في البلاد، وهي خلافات في الفـهم، وبالأحرى في سوء فهـم، واستنباط أحكام الإسلام، قابلة للتفاقم لتحـول أو لتؤخر عملية تحقيق أهداف ومـطالب الشعب والنظام، وهذا لا يعني بالضرورة إتساع الهوة وعدم رضا الشعب، وابتعاد الدولة عن الناس.

وفي البُعد الإقـليمي والعالمي، خلق الإعلام الأجنبي ودعايـاته وهماً عند الآخرين يقوم على أن الثورة الإسلامية تسعى بشتـى السبل، ومنها اللجوء إلى القوة، للتوسع. لذلك ينظر إلى إيران على أنهـا عامل تحد وخـطر على مستـوى أمن المنطقـة والعالم. والتركيـز على هذا التـصور (الوهم) ومحاولات استغلاله يشكل في حد ذاته وسيلـة ومسوغ لتحدي إيران والضغط عليها. ففي العقد الأول من الثورة كـانوا يرون إلى المنطقة العـربية والخليج الفارسي، كدائـرة تحد وتوسع للثورة الإسلامية، والضغوط التي مورست على إيران ومنها هجوم العراق والعقوبات الأميركية النفطية والإقتصادية، كل ذلك بشكل عام كان يجد تبريره استناداً إلى هذا التصور والوهم.

في العقد الثـاني من الثورة الـذي تزامن مع إنهيـار الاتحاد السـوفياتي ونيل الجـمهوريات المسلمـة استقلالها، تكرر ربط مقولـة توسع الإسلام والثورة بهذه المنطقـة أيضاً، بغية الحد من نشاط وتـواجد إيران فيها واعتبارهـا تحدياً. وأعتقد أنني استـطعت حتى الآن توضيح الصورة المتعلقة بدور الإسلام والنفط واسـتخدامهما كأداة وقاعدة للأمن والتحدي. والآن اسمحوا لي أن

أستعـرض تأثير التحـولات الجديدة الجغـرافية السيـاسية والإقليـمية بشكل عـام وموجز. إن الغرض الـذي أود تبيانه هو كيف تمكن الدول واللاعبون السـياسيون الإقليميون والعالميون من أن يصبحوا عامل تحد وخطر من خلال استغلالهم للموارد والظروف التي توفرها إيران؟

في العقد الأخير من القـرن العشرين، شـهد الكون تغيريـن خطيرين تبعهما وسيتبعهما انقلاب عظيم على مستوى البُنى، وهما:

١ ـ التحولات في شرق أوروبا، أي إنهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي.

٢ ـ اتجاه الغرب نحو التوحد، على غرار الإتحاد الأوروبي.

إن أنفـتاح شرق أوروبا وإنهيار الاتحـاد السوفياتي كـان لهما وقع كبير ومتعدد الأدوار على مستوى الأمن الإيراني وتحدياته.

عظيمي: اسمحوا لي أن اطـرح هذا السؤال: ما هي وضعية مراكز الأزمة (بالقوة لا بالفعل) في المنطقة؟ يكفي في هذا المضـمار أن نشير إلى أننا على مستوى المنطقة، نـواجه منذ زمن بعيد مسألة كردستان العراقية من جهـة، ومن جهة أخرى مسألة الجـزر الإيرانية الثلاث في الخليج الفارسي التي لم تـزل بؤرة للتشنج، ونواجه في أفغـانستان بالقوة (لا بـالفعل) مسائل خطيرة وحادة من مخـتلف وجهات النظـر، ومسألـة الحدود بين إيران وأفغـانستان، وخـصوصاً ميـاه «هيرمند» وكيفيـة الإستفادة منها، وهذه طرحت مـنذ زمن بعيد ولم تزل مطروحـة ومفتوحة، والمنقاشات حول النـظام الإعتبـاري (الحقوقي) لـلإستفادة من بحـر قزوين تعـد من المناقـشات والأمور الساخنة والجديدة... أضف إلى ذلك، أننا واجهنا، ولم نزل، بؤر تشنج بالقوة في كل بلدان الجوار.

سريع القلم: لقـد أعطى الدكتـور مجتهد زاده الأولوية (في الأمـن القومي) للشرق على أساس الوضعية الطارئة فيه، فما هو رأي جناب السيد أمين زاده وهل تشاطرونه الرأي؟

أمين زاده: إنني بشكل عام أشاطره الرأي، لكن قبل الإجابة أرجو أن تسمحوا لي بالإشارة إلى جانب آخـر من الموضوع الذي تفضل به السيد مجتهد زاده وشعرت بأهميته: إن موضوع تحول إيران في القـرن المقبل إلى جسر بـين منطقتين تحـتويان عـلى مخزون (وثروات) نفـط وغاز، أمر صحيح جـداً. لكن ما أريـد أن أؤكده هو أن هـذا التوفيق الجغـرافي (للجمهوريـة الإسلامية) لا يـنحصر بالطاقة (ومخزونها). فموضوع حمل ونقل البضائع وشحنها هو أيضاً في غاية الأهمية. وبالنسبة إلى كمية المخزون من الطاقة في بـحر قزوين والإحصاءات في هذا المجال، أعتقد أنا أيضاً أن هناك مبالغة كـبيرة كما أشار السيد مجتهد زاده. ومجرد الجدل حول ضآلة المخزون الحقيقي في هذه المنطقة مقارنـة بالدعايات، زاد أكثر فأكثـر من ميل رؤوس الأموال المفترضة لمد الأنابيب عبر طـريق آخر غير إيران. إن الموضـوع هو أكبر من مسألـة الطاقة. فمـوقع إيران الجغرافي يعد نـادراً أو استثنائياً للغـاية، وهذا الأمر نفسه جعـل أعداء النظام ومنافـسي الجمهورية الإسلامية يزدادون قلقاً.

لقـد سبق وأشرت إلى أن هناك خمسة بلدان في آسيا الـوسطى ليس لأي منها طريق إلى البحار

المكشوفـة. فالتسـهيلات الإقتصاديـة وسـهولة الترانزيت عبر إيـران وتوافر الامكانات والشروط التجارية وغير التجـارية فيها، توفر الفرص المشـجعة للتعامل مع إيران، وكل ذلك يجعل أعداؤنا يشعرون بهذا القلق. ونـظراً إلى الأسباب السابقة والمبررات الإقتصادية البحتة والحاجة الطبيعية إلى إمكانات الجـمهورية الإسلامية. المـزايا المذكورة تجعـل هذه البلدان تبني صـداقة جيدة جداً وحميمة مع إيران. وبسبب هـذا القلق نجد أعداء إيران يسعـون لإيجاد أساليب ووسائل أخرى. ليس على صعيد الطاقة ومد الأنابيب فحسب بل لتأمين وتوفير مستلزمات الحمل والنقل والشحن كافة.

سريع القلم: من وجهة نظـركم يبدو أن مسألة الطاقـة ستؤدي دوراً أساسياً في مستقبل أمن المنطقة. فـكيف يمكن تقديـم دور مجموعة الأوبك بـشكل عام ودور إيران بـشكل خاص في هذا المضمار؟

حشمت زاده: لتبيان النظريـات والادعاءات التي أشرنا إليها بصورة أكثر وضوحاً وشفافية، يجب أولاً إلقاء الضوء على النفط ومكانته العالمية وعلى الأرقام والاحصاءات التي تتحدث عنه. إن المعدل الـنموذجي لإستهلاك النفط في العـالم في الوقت الراهن هو في حـدود الستين في المئة، وهذا المعـدل قد يحافظ على هذه النسبة لعقدين أو لثلاثـة عقود أخرى، وترتفع كمية الاستهلاك العامة وفقاً للظروف الراهنة من خمسة وسبعـين مليون برميل إلى تسعين أو مئة مليون برميل في اليوم الواحد. إذ أن العقد المقبـل لن يشهد ارتفاعاً في نـسبة استهلاك الفحم الحجري والـطاقة النووية بحيث يحلان في الإستـهلاك النموذجي للطاقـة مكان النفط (أو بعض مـشتقاته)، ذلك أن التلوث (البيئي) والمخاطر الـناجمة عنهما، إضافـة إلى أمور أخرى، تقف عائقـاً أمام إزدياد استهلاكهما وتحد منه. كذلك فإن أشـكال الطاقة الحديثـة ستواجه في طريقها للحلـول مكان النفط مزيداً من القيود والمضايقات. وفي الوقت الراهن حيث يمتلك أعضاء الأوبك ما يقارب خمس وسبعين في المئة من المخزون النفطي المكتشف (في العالم)، فأن نسبة مساهمتهم لا تتجاوز خمس وعشرين مليون برميل أو ٣٣ في المئة من إجمـالي إنتاج الكون. علماً أن الـبلدان الأخرى (التي ليـست منضوية في الأوبك) تسيطر على نسبة ٤٧ في المئة من إنتاج العالم في حين أنها تملك خمس وعشرين في المئة من المخزون النفـطي، ويبلغ إنتاج هذه الـدول اليومي نحو خمـسين مليون برمـيل. وقد يكون لعدم التـوازن هذا بين المخزون وحصـة الإنتاج أسباب عـدة، ومن ضمنها العوامـل السياسية. أي أن البلدان الكبرى والنـظام الدولي فرضـا هذه الحصة على الأوبك. الـسؤال هنا إلى متـى ستستمر الـبلدان غير الأعضاء في الأوبك بهذا المـستوى (الضخم) من الانتاج الـذي يغطي نسبة سبعين في المئة من الحاجة العالمـية للنفط، على رغم قلة مخزونها وارتفـاع كلفة الانتاج في ظل هبوط أسعار النفط؟ لكن، وعلى رغم ذلك، سيبقى أمن الطاقة والنفط في العالم على المدين المتوسط والبعيد تابعاً للآوبك. ويـمكن إيران وبقية أعضاء الأوبك الاستفادة من هذا الأمتياز في أحسن وجه. هناك نقطة أخرى حسـاسة جداً وأكثـر أهمية، وهي أن انتـاج البلدان غير الأعضـاء في الأوبك هو في أقصى

حـدود طاقته، علماً أن الإنتـاج الزائد عن المقـدار المحدد للأوبك هو عشر مـلايين برميل، لذلك إذا ازداد الطلب العالمي على شراء النفـط لسبب ما، أو انخفض إنتاج غير الأعضاء في الأوبك لأي سبب كان، حينها تصبح الأوبك وحدها صاحبة التأثير في أمن الطاقة في العالم. في الحقيقة، لقد استخدم النفط في العقـود المنصرمـة كسلاح سـياسي من العـرب في نزاعهم مع إسرائـيل، ومن إيران مع انتصار الثورة الإسلامية. طبعاً قام الغرب بتضخيم المسألة إعلامياً، لكن استخدام النفط سلاحاً سياسياً في الخـليج الفارسي والشرق الأوسط في الوقت نفـسه، دفع الآخرين إلى السعي لإضعافه والسيطرة عليه. وفي هذا السياق يمكن أن يدخل الحضور الأميركي الكثيف، العسكري والسياسي في منطقة الخلـيج الفارسي إبان الغزو العراقي للكويـت إلى حد كبير ضمن هذا الإطار. ويمكن لمس ذلك من خلال ما استعـرضناه من مـسائل، حيث لا يـزال النفط عامل خـطر وتحد مـستمرين للجمهورية الإسلامية حتى في السنوات الأخيرة.

للسـيطرة على النفـط في منطقة بحـر قزوين والخليج (الـفارسي) بالنـسبة إلى أميركـا وبقية اللاعـبين الدوليين من الطراز الأول أهميتهـا في جوانب أخرى أيضاً. إذ أن اليـابان تستورد النفط من الخـارج بنسبة مئـة في المئة تقريبـاً (كل نفطها مستـورد)، وأوروبا تستورد نفـطها وغازها بـنسبة خمـسين في المئة من الخـارج. ومعظمه من منـطقة الشرق الأوسط. واثـر انهيار الاتحاد السـوفياتي وزوال نظام المعـسكرين، لم تعد أوروبـا ولا اليابان، تشـعران في الحقيقة بضرورة انتمائهما سياساً وعـسكرياً إلى اميركا ولا بضرورة استمـرارهما في تحمل أعباء هذا الإنتماء غير المبرر.

إن مـواجهة التنافس وتناقض المصـالح بالحلول العسكرية لـن يكون مجدياً في القرن الواحد والعـشرين. لذلك فأن أدوات الضغط الإقـتصادية والماليـة والسياسية والإعلامـية ستكون أكثر جدوى وفـاعلية. ويـندرج النفط بـشكل أساسي ضمن هـذه الأدوات. فمن يسيـطر على مختلف مراحل الصناعة والإقتصاد، سيكون قادراً على إرغام منافسيه على التنازل والتبعية.

أما في منطقة الخليج الفارسي، فإن إميركا تملك هذا الحضور والنفوذ، وفي العقد المقبل ستحكم سيطرتها على الثروات (الكامنـة) في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من خلال توسيع حلف الناتو بإتجاه الـشرق، والمشاريع الإستثمارية الضخمة والمتـعددة الأبعاد، التي ستقـوم بها الشركات الأميركية على صعيد النفط والغاز في منطقة بحر قزوين. وقد تتمكن اليابان وأوروبا من الحد من هذه السيطرة، والتخفيف من الضغوط الأميركـية في المستقبل، من خلال حضورهما الاقتصادي والنفطي المباشر في منطقـة بحر قزوين. وفي مقدور إيران أن توجد نوعاً من التوازن بين اللاعبين، وأن تعمل على توحيد توجهـاتها مع روسيا واليابان وأوروبـا والصين لكن تضمن بذلك سلامة أمنها وتمنع تحول المنطقة إلى معسكر واحد كالمعسكر الأميركي.

مجتهد زاده: أعتقد أن موضوع أنابيب النفط والغاز مهم جداً، وهو، في الوقت نفسه موضوع منفصل، ويجب مناقشته على حـدة. لكن لا على قاعدة اعتباره عاجلاً، بل يجب مناقشته ودراسته

من الناحية الجغرافية السياسية.

أمين زاده: لقد أبـديت وجهة نظـري حول الأمور الـتي سبق أن أشار إليهـا مجتهد زاده عن البلـدان في الشمال. وقلت أنه يبـدو أن مجمل الأحداث والوقـائع التي جرت منـذ إنهيار الاتحاد السوفياتي حتى الآن، كانت لمصلحة أمننا القومي. ولكن إذا اتجهت الأمور نحو استقرار الناتو في كل هذه البلدان، سيطرأ حينها عامل جديد يمثل خطراً على أمننا القومي. والأمر الآخر الذي يطرح على مستوى هذه المنـطقة كعدو يمثل خطراً جدياً محتملاً هو إسرائيل. أي أن مجمل التحولات يتم التحضير لهـا على قاعدة علاقة هـذه البلدان بالكـيان الصـهيوني.فـإسرائيل تعمل بصفتها ذراع أميركـا و«الناتـو» في المنطقـة. لا أريد أن انظـر إلى إسرائيل على أساس إنهـا مستقلـة عن أميركا لأتغاضـى عن علاقاتهما ببعـضـهما بعضاً، بيـد أن ما يجري الآن هـو أن «الناتو» في تـركيا قيد الـتوسـع جنباً إلى جنب إسرائيل وحليفـتها ـ أميركا. واعتقد أن الخطـر الحقيقي علينا هو إسرائيل التي توسـع من دائـرة نفوذها في الأراضي الواقعة شمال إيـران وفي الوقت عينه تعمل على توسيع تحالفها مع تركيا. إن كل مـا يطرح الآن عن قيام مناورات وتعاون مشترك في الشمال يدل على أن هنـاك أحداثاً ستقع، ومن الممكـن أن تكون في المستقبل خطـراً جدياً على أمننـا القومي. فإسرائيل والتحـالفات كافة التي تعتبر الآن في طور التشكل، هي خطر علينا. وعلى رغم الأهمية العاجلة التي أعطـيها للشرق، أرى الأولوية القصـوى لمسألة إسرائيل. فتوسـع دائرة نفوذ إسرائيل على ساحة المنطقة، يُعد من وجهة نظري أكثر التحركات والظواهر خطراً على أمننا القومي. فلكل من إسرائيل و«الناتو» وأمـيركا أهدافاً مشتركة في المنطقة. وإذا مـا اعتبر الدكتور مجتهد زاده أن هؤلاء الثلاثة هم عنصر واحد فأن رأيه يطابق رأيي. إلاّ أن إسرائيل في المنطقة عنصر ناشط.

سريع القلـم: هناك تحـالف آخر قيـد التكون في المـنطقة، فـالتعاون الجـدي بين باكـستان وأفغانـستان وتأييد الإمارات لهما يمكن عده مـؤشراً على تشكل أئتلاف جديد. فهل يمكن عد هذا الأئتلاف تهديداً للأمن من الدرجة الثانية، لكونه منفصلاً عن التحالف بين الغرب وشمال البلاد؟

أمين زاده: إن باكـستان بحـاجة إلى حليف أسـاسي مثل أفغانـستان تتـمكن من خلاله ، من إستعادة موقعها السابق. فالأولوية عند باكستان هي أفغانستان.

إلا أن مـا يجري هنـاك لا يزال ضبـابياً. لـذلك لا يمكن رؤيـة ما سـيحدث ولا يمكـن أيضاً التصريح بأن شيـئاً ما في طور التشكل في أفغانستـان، أو أنه بات قائماً بالفعل، وفي الوقت نفسه، إن احتمال عودة الأمور إلى وضعها السابق خـارج عن نطاق علمنا. إن التهديد (أو التحدي) الذي نـواجهه الآن في شرق البلاد، هو تهديد بـانعدام الأمن الحدودي. فنحن نعـاني مشكلة المخدرات، والمهربين والأرهاب. وهذه المـشكلات بالنسبـة إلى المنطقة الشرقيـة حقيقة وواقع. وفي الظروف الراهنـة، لسنا أمام وجـود عسكري أجنبي في الـشرق، كما هو الحال في الجنـوب وحتى في غرب الـبلاد، أما إذا تحول الطالبان (وهم نتاج أميركا والسعودية وباكستان)، إلى حليف حقيقي وثابت لأميركا وحلفائها (كما هـو محتمل)، فسنواجه مشـاكل أمنية ومخاطر أكثـر جدية على حدودنا

الشرقية. عـلى الرغم من أن تصور أفغانستان كقاعدة عسـكرية للناتو وأميركا لا يزال أمراً صعباً ومستبعداً جداً. وعلى أي حـال، لسنا وحدنا في المنطقة، فهـناك الكثير ممن لا يرغبون في هذا الأمر كـروسيا والصين والهـند. لكن ما لا شـك فيه أن تحول أفغانـستان إلى مركـز لإستقرار القوات الأميركيـة، سيمثل خطراً كبيراً على أمننا القومي. وإنني مع تأكيدي أهمية التحديات والمخاطر على حدودنا الشمالية، أردت أن احدد «الظروف الطارئة» في هذه المنطقة وفي غيرها من المناطق.

فإذا كان المقصـود بـ «الظرف الطارىء» أن الخـطر القادم منهـا أسرع، اعتقد أن التحدي في شرق إيـران والذي عبرنا عنه بالأمن الحدودي، ليـس بتلك الأهمية الكبرى، إذ أن الخطر الكامن في غرب إيران والـذي يتم تصوره بمستوى خطر الـوجود العسكري الإسرائيلي، غير قائم في الشرق لكي نعتبره طارئـاً. لكن إذا كان المقصود من كـونه طارئاً، الحث على ضرورة الإسراع في دراسته وإيجـاد العلاج المناسب له، فأنـا أيضاً اعتقد ذلك وأرى أن تـتخذ الخطوات الأسرع في الشرق. أي يجب أن نعمل فوراً على الحـؤول دون بروز وتعزز المخاطر الأمنـية في الشرق وأن نمنع تكرار ما حصل في الغرب هناك.

مجتهـد زاده: أود أن أشير إلى نقاط عدة أخـرى. أولاً علينا أن نلحظ عـوامل عدة في المعادلات المتعلقة بمدى ارتباط عالم الصناعة بالنفط، منها أن الخريطة الاستهلاكية هي في طور التغيير. أي في الوقت الذي تسعى البلدان النـامية إلى تخفيف إستهلاك النفط، يزداد هذا الاستهلاك في البلدان التي تعد في طور النمـو. والكثير من المستهلكين الجـدد يمتلكون النفط. وبـالتالي فإن الانتماء إلى البـلدان المنتجة للطاقة قيـد التغيير. الأمر الثاني هو الاقتصـاد الجديد، الذي يؤثر في الاعتماد على النفط ويغيرّه. فعلى سبـيل المثال، عمليـة تسريح الموظفين تـسير بسرعة في الغـرب، ونجد اليوم مؤسسـات خفضت عدد العاملين فيهـا من الفي موظف إلى عشرين موظفـاً، وهي خطوة ستؤثر أيـضاً ـ بشكـل عرضي ـ في نوعـية العمل. فبـوجود شبكـة الانترنيت وانـتشارهـا، انتقل العمل والنشاط من المـؤسسات إلى البيـوت، وانخفض إستهلاك السيـارات، وكل ذلك يعد من العوامل الجديـدة التي يجب الالتفات إليهـا. والأمر الآخر هو أنـني أوافقكم تماماً على أن الـبلدان الواقعة شمالنا، لا تـزال تفتقد شخصيـة الدولة الكـاملة والمستقـرة. وهذا الأمر مهم جـداً على مستوى التعاطي والعلاقات مع هـذه المنطقة، لأن البلـدان التي انفصلت عن الاتحاد الـسوفياتي، لم تكن تملك سياسة خارجية، ولا شخصية مستقلة، ولا مصالح قومية واضحة، بحيث كانت توافق مع كل من يأتي ويقترح عليهم اتفاقاً ما، إلى ان تجـاوزت الاتفاقيات التي تم توقيعها مع هذه البلدان في خلال ثلاث أو أربع سنوات، كل الاتفاقـيات التي وقعت في الخليج الفـارسي على مدى التاريخ. ولم تنفذ أي مـن هذه الاتفاقيات لعـدم توافر الشروط الواقعـية لذلك. أما اليـوم، بدأت شخصية الدولة هناك تتبلور شيئاً فشـيئاً، وها هي آذربيجان قد تعلمت كيف يجب أن تتعامل مع كل دولة على حدة. كما إنها بدأت ببناء سياستها الخارجية ولم تعد تعترف باتفاقية آلما آتا.

هذا الموضوع، هو مـوضوع خبرة ومعرفة، وعلينا أن ندرك أننا تجاوزنا تلك المرحلة التي كنا

نستند فيها إلى اتفاقيات ١٩٤٠ أو ١٩٢١، فهذه الاتفاقيات لم ولن تنفذ على الإطلاق. وإذا كانت روسيا تثير الكلام عن النظام الحقوقي، فأنها بذلك تحاول أن تطلب الكثير لتحصل على القليل ولتتمكن من التدخل في بعض الأماكن والموارد. يجب أن نقول كلمتنا وأن نزيل المعوقات من أمامنا. مشكلتنا في الشمال، تكمن في أننا نفكر في العمل ضد الجميع، هذا خطأ فادح. يجب أن نتواجد لنثبت أن إسرائيل عاجزة عن الحضور هناك (في الشمال)، وأن نكيف أنفسنا مع متطلبات المنطقة، لا مع كلام روسيا أو أي بلد آخر، وهذا أمر في غاية الأهمية. ولحسن الحظ، أصبح هذا الموضوع محط إهتمام دولتنا، ولقد خرجنا من الحالة الراكدة إلى الحالة المتحركة. وإنني أحمل هذا على محمل الخير والتفاؤل. بالنسبة إلى نقل الغاز والنفط من المنطقة ومختلف الطرق المطروحة على صعيد تمديد الأنابيب، أعتقد أن هذا الموضوع غاية في الأهمية. ففي المؤتمر الذي عقد مؤخراً في لندن، أكد السيد مالكولم ريفكين، الوزير السابق للخارجية البريطانية «أن أفضل طريق لمد الأنابيب هو إيران، ولكن الغرب سيرتكب خطأ فادحاً إذا قام بتمديد كل أنابيبه عبرها. السؤال الذي أثير في الندوة هو أن امامكم سبلاً وطرقاً مختلفة ومتعددة، وحتى يمكنكم مد الأنابيب في الجو أو نقل النفط بالطائرات، لكن المهم هو أن يكون سعر النفط أو الغاز اللذين سيخرجان من (حنفية) الانبوب قادر على المنافسة في السوق النفطية.

أما مد انابيب النفط عبر إيران، فهو السبيل الأوفر والأقل كلفة. طبعاً يمكن تصدير النفط عبر تركيا، لكن أرباحه ستكون أقل وقد لا تتجاوز نسبة أربعة إلى خمسة في المئة، علماً أن أرباحه عبر إيران ستكون ثلاثين في المئة. بالنسبة إلى افغانستان وباكستان، يجب أن ننظر إلى القضايا من وجهة نظر الجغرافيا السياسية. فعندما تسأل باكستان عن سبب تدخلها في أفغانستان، تجيب أنها تريد مرور الأنابيب عبر افغانستان. إن الباكستانيون أنفسهم لا يصدقون هذا الكلام. فلو أن النفط الذي يراد نقله كان للاستهلاك الباكستاني الداخلي فإن تمريره عبر أفغانستان سيضعف الموقع الباكستاني ويقوي الموقع الافغاني. وهذا ليس في مصلحة باكستان، ولا يمكنها عملياً فعل ذلك. قد يكون هدف باكستان دخول أسواق آسيا الوسطى، إلا أن تركيا هي الأكثرحضوراً هناك. يجب أن تكون النظرة واقعية، فما تطمح إليه باكستان من طريق أفغانستان هو في الواقع، الإلتحاق بالناتو. وفي هذه الحالة ستصبح وضعيتنا في المستقبل عرضة للصدمة. وخصوصاً أن لإسرائيل، كما سبق أن أشرنا، دوراً في هذه المسألة، وحيثما ذهبت تجدها. وعلى صعيد باكستان، تعتبر إسرائيل أحد العوامل المهمة والرئيسية في النزاع وفي المجازر التي وقعت بين الشيعة والسنة، وهي تسعى في أفغانستان لإعطاء صورة مشوهة وسلبية عن الإسلام بواسطة الطالبان. فالوضعية الطارئة والعاجلة في الشرق، هي كذلك من حيث الزمان، لا من حيث الجوهر. فمنطقة الشمال أهم، إلاّ أن أمننا في الشرق يحتل من حيث الزمان بعداً طارئاً وعاجلاً. فإذا استولى الطالبان على السلطة في أفغانستان، قد يضيقوا الخناق على باكستان، إلاّ أن الاحتمال الثاني هو أن يتحول ضم وابتلاع باكستان بـ «بشتونستان» الأفغانية الى أمر واقع.

الأسوأ من كل هذا، أننا معرضون في الشرق إلى صـدمة جيوسياسية حادة، ويكفي أن يمنعوا وصول مياه «هيرمند» إلى إيران، حتى نضطر إلى تفريغ قسم من شرق إيران من سكانها. لذلك إن الصدمـة المحتملة طارئـة وعاجلة. ويجب علينـا التركيز أكثر على مـسألة الطالبـان وأفغانستان وباكستان.

يمكنـنا أن نضيف إلى ذلـك احتمال إيجاد خلل في شـمال البلاد بواسطـة تركيـا وجمهورية آذربيجان. ولهذا الأمر أولويـة كبرى بالنسبة إلينا. لكن الـسؤال ما هي الجدوى وما الذي ينبغي فعله؟ فعد الأوجاع أمر سهل، لكن كيف يجب معالجة هذه الآلام؟

حشمت زاده: أود أن أوجه سـؤالاً إلى السيد أمين زاده حول التحـدي المستقبلي والبعيد المدى الذي تمثله إسرائيل، إذ كيف ينظـر جنابه إلى العقبات التي تواجهها إسرائيل في قدرتها على النجاح في هذا الـتحدي، كقيود البُعـد الجغرافي مثلاً وصعوبـة النيل من البعد الثقـافي، والصعوبات التي يواجهها هـذا الكيان على صعيـد مفاوضات الـسلام مع العرب؟ وإلى أي مدى قـد تسمح له هذه العقبات بتـوسيع وتطوير علاقاته؛ وما هي انعكاسـات ذلك بجوانبه كافة أو مخاطره على صعيد الإنسجام الداخلي في هذاالكيان بشكل عام؟

سريع القلم: نرجو من السيد أمين زاده أيضاً أن يوضح لنا (في خلال إجابته عن هذا السؤال) هل هناك بلد أو بلدان أخرى في المنطقـة تواجه أيضاً بعض هذه التحديات؟ وبعبارة أخرى، ما هي البلدان التي تواجه تحديات إقليمية شبيهة بتحدياتنا؟

أمين زاده: سبق أن استعرض السيـد مجتهد زاده خطوط الانابيب والـطاقة في المنطقة بشكل تفصيلي. ولكي لا نغفل الجوانب الأخرى التي يمـتاز موقع إيران الجغرافي بها، أريد فقط أن ألفت انظاركـم إلى أمر مهم قبل الإجابـة عن هذا السؤال، وهـو التحول الكبير الـذي يعيشه العالم على مستوى النقل والشـحن. فبعـد مضي قرون على سيطرة النقل والشحن البحري، بدأ الشحن البري (الآن) يحل محله. وقد بدأ هذا التحول، نتيجـة للتكاليف الباهظة للشحن والنقل البحري وطرائق التخزين. هذا مع مـلاحظة أن إيران لا تعد أنسـب محطة ترانزيت من الـشمال إلى الجنوب ذهاباً وإياباً فحسب، بل هي كذلك أيضاً على مستوى الترانزيت بين الشرق والغرب (ذهاباً وإياباً). وهذا التوجه (الجديد) يرفع مكانة إيران «ترانزيتياً» إلى أعلى المستويات. فإذا افترضنا أن وضع العراق قـد تغير في المستقبل، ليصبح لدينا خط من الـشرق إلى الغرب في شمال إيران يمتد إلى تركيا، وخط آخر في جنوب إيران، يمر عبر العـراق ليصل إلى الموانيء السورية. وهـذه الوضعية التي ستمتاز بها إيران، استثنائية وخارقة للعادة.

أما بالنسبة إلى القيود التي تعانيها إسرائيل، فهذا صحيح، لكن المشكلة أن هذا الكيان استطاع بناء حلف أو إتحاد مع جيراننا. والقلق هو من احتمال تزايد إمكان تواجد هذا الكيان على حدودنا.

إننا ننظـر إلى إسرائيل على أنها الحليف لأميركا وللـناتو، وعنصر الخطـر على أمننا القومي في المنـطقة، لذلك فإن قدرة هذا الكيان على المزيد من التحرك، تمثل تحدياً جدياً لأمننا. أما بالنسبة إلى

السؤال الذي تفضل به الدكتور سريع القلم حول بقية البلدان التي نواجه معها تحديات مشتركة على مستوى الأمن القومي، فيجب أن أضيف أن هناك بلداناً أخرى تواجه قلقاً أمنيا مشتركاً معنا على صعد مختلفة. فعلى المستوى الأفغاني لسنا الوحيدين القلقين من الوضع الراهن في أفغانستان وهناك من هو أكثر قلقاً منا. وحول توسيع «الناتو»، روسيا أيضاً قلقة جداً، وليس لديها أي رغبة في هذا التوسع.

مجتهد زاده: يمكننا درس التصورات والاحتمالات في جانب ما، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل الأحداث التي تقع. نحن نرى أن روسيا نفسها لها دور في هذه المسألة، ولا يمكن غض الطرف عن ذلك. يجب أن نلتفت إلى أن روسيا ستخلف كل وعودها واتفاقياتها بمجرد أن تؤمن مستلزماتها وحاجاتها. المهم أن لروسيا دوراً اليوم في المسألة، وهذا البلد نفسه يسعى لجر «الناتو» نحو الشرق ويشارك في مناوراته وهذا الأمر حقيقة نواجهها اليوم.

أمين زاده: قد تتماشى روسيا اليوم مع «الناتو»، لكنها في الوقت عينه تنظر إليه وإلى التحولات الأخيرة بوصفه تحد وتهديد لها. طبعاً إنني موافق على أن وضع روسيا ليس قوياً بحيث يمكنها مواجهة هذا التحدي. الصين أيضاً تنظر إلى هذا الموضوع من وجهة نظر أخرى. فالتطورات الأفغانية تجري على حدود الصين، وحساسية الصين نحوها كبيرة جداً. صحيح أن سياسة الصين تجاه باكستان وأفغانستان تبدو مختلفة عن سياستنا، وقد تحمل تصوراً وتحليلاً مختلفين عن رؤيتنا إلى ما يجري هناك، لكن في الوقت نفسه لا يمكننا التصور أن الصين توافق أو تخطط لتهيئة الأجواء المناسبة لحضور «الناتو» وأميركا واستقرارهما بجوارها.

الهند أيضاً لها حضورها في المنطقة، وموقفها إزاء ما يحصل من تحولات غاية في الجدية. وهي تنظر إلى ما يجري في أفغانستان بوصفه خطراً وتحدياً جدياً على أمنها القومي. بلدان آسيا الوسطى أيضاً، وخصوصاً طاجيكستان وأوزبكستان، قلقة جداً. لكن المسألة المهمة التي أريد أن أشير إليها في هذا المجال والتي يجب أن نلتفت إليها جيداً، هي أننا نحن الإيرانيين، إضافة إلى باكستان وأفغانستان، ثلاثة بلدان إسلامية، بيننا قضايا مشتركة كثيرة. وأصولنا الثقافية متجذرة جداً. وعلى مدى التاريخ، كانت مطالبنا وأطرنا الثقافية والحضارية مشتركة ومترابطة في ما بينها. علماً أن معظم البلدان الأخرى التي ورد ذكرها (في السياق) يفتقر كثيراً إلى ما نشترك نحن الثلاثة في حمله.

المسلمون في شبه القارة الهندية، وخصوصاً الشعبين الباكستاني والأفغاني، من أقرب الشعوب الينا. والروابط المشتركة القوية (العقيدية والثقافية واللغوية والفكرية) بين هذين الشعبين والشعب الإيراني، أدت تاريخياً، إلى ترابط متين ووطيد. ومع ملاحظة هذه الأمور، يجب الإلتفات إلى أن ولادة نوع من التعارض اليوم بين شعبنا والشعبي الأفغاني والباكستاني، هو في الحقيقة تعبير عن ولادة تناقضات جديدة في العالم الإسلامي ضمن منطقة نفوذ الثقافة الإسلامية لإيران. فالتعارض بين أقرب الشعوب الإسلامية في المنطقة يعد ظاهرة في غاية الأهمية

والخطورة، وقد يؤدي إلى اضرارٍ خطيرة ومؤثرة علينا وعلى جميع الشعوب الإسلامية في المنطقة، بل وفي العالم الإسلامي كله.

وعلى هـذا الأساس، ما يجري في أفغـانستان وباكـستان يرتب مهـاماً ومسؤولـيات في غاية الأهمـية والحسـاسية. فـالوضع صعب جـداً. وإذا لم نرد بـالشكل المـناسب على مـا يحدث في أفغانستان وباكستان، فقد تسـير الأمور نحو طريق مسدود، يؤدي إلى مزيد من تأزم الأوضاع. وهذا ما يصبو إليه أعداء الإسلام واعداؤنا والمنافسون لنا في الساحات الدولية، وسينجم عن ذلك خسارة كبيرة علينا وعلى العالم الإسلامي. وإذا لم نواجه هذا التحدي بشكل جدي، فقد تؤدي بنا الأمـور تدريجاً إلى مـواجهة حكم لا هـوية ولا شخصـية له، مجرم ومـرتبط بسيـاسات أعداء الإسلام. إلى ذلك، يدل هـذا الوضع المعقـد نفسه على مـدى التخطيط المـتقن للجرائـم الدائرة في باكستان وأفغانستان.

هنـاك مئات الملايين من المـسلمين يقطنون في الـبلدان المجاورة. وإذا لم يتـم التصرف بحكمة ودراية، فأن سم وضرر أحداث أفغـانستان وباكستان سيعم المـنطقة بأسرها. فعلى سبيل المثال، (تصوروا) كم سترحب إسرائيل بالإقتتال المذهبي في باكستان، أو بنزاعنا مع بقيه البلدان المسلمة في المنطقة. ولا يوجد شيء أعـز على قلب إسرائيل من تناحر البلدان المـسلمة بدلاً من التنازع معها، ولا أن تتحول عدائية المسـلمين لها إلى الدول المسلمة. إن مستوى كهذا من التوتر أو النزاع يسمح لإسرائيل وأميركا أو بقيـة البلدان المعادية للعـالم الإسلامي، بإيجاد القاعـدة الأساسية والخفية لجرائم مماثلـة اللتي حصلت في باكستـان وأفغانستان. ونحن مـن خلال هذا التحليل والتقويم، اتخذنا قبل أشهـر عدة تدابير سياسـية تجاه هذه المنطقـة وما يجري فيها، بطـريقة تتناسب مع مصلحة الجمهورية الإسلامية وموقعها ومكانتها. ولقد كانت هذه التدابير تجسيداً لأفضل صور واشكال العزة مع إدراك المصلحة التي تختزنها سياستنا الخارجية.

الأمر الآخر الذي اعتبره مهماً وجديراً بـأن أطرحه في هذا المجال، هو سياسة بناء الثقة وإزالة التـوتر وأسبابه التي إعتمدها الرئيس السيد خـاتمي في المنطقة، والتي تعد مسألة غاية في الأهمية والفاعلية من حيث تأثيرها في إفشال التدابير العدوانـية وتعزيز أمن إيران. فأعداؤنا ومنافسونا، يسعون لإبعاد الشعوب، وخصوصاً الإسلامية منها، عن بعضها بعضاً وإيجاد شرخ في ما بينها، وتتمثل الـوسيلة لتنفيذ مآربهم في تقـديم معلومات خاطئة عن سـياسات الجمهورية الإسلامية، وتخويف الآخـرين من الخطر الوهمي للتوسع الإيراني. ومـن البديهي، والمسلم به، أن بناء الثقة وإزالة التشنج بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبلدان الخليج (الفارسي) يؤدي إلى تعزيز أمننا القومي وتقويـته. لان اختراع القصص ونشر الأوهام التي تسـبب القلق لدى جيراننا الخليجيين، أهم مبرر لتواجد الأساطيل والقوات الأجنبية المعاديـة والمنافسة للجمهورية الإسلامية في منطقة الخليج. وهو أمر له أكبر تـأثير سلبي في أمننا القومي. وبقدر مـا تزداد ثقة بلدان الخليج الفارسي بالتزام الجمهـورية الإسلامية تعهداتهـا تجاه أمن المنطقة واستقـرارها، تتراجع مبررات تواجد

القوات الأجنبية وتتقلص بالمقدار نفسه إلى أن تصبح عملية طردها عبر الطرائق والأساليب الديبلوماسية والدولية أكثر عملانية. أما في ما يتعلق بالبلدان العربية بشكل عام، فإن عملية بناء الثقة التي تؤدي إلى تعاون أقليمي ليست أمراً وهمياً أو مستبعداً أو نسيج خيال يستحيل تحقيقه، بل يمكن تحويله إلى حقيقة عملية ضمن هذا الإطار أيضاً.

وهكذا بالنسبة إلى بلدان الشمال في آسيا الوسطى والقوقاز، فهي بلدان صغيرة تبحث عن الإستقلال والسيادة والاستقرار والأمن. ولقد بدأت للتو بمعرفة نفسها وإدراك مصلحتها. وفي بعض بلدان هذه المنطقة، وعلى الرغم من إشارة جناب الدكتور مجتهد زاده حول تزايد النفوذ التركي في هذه المنطقة، إلا أن هذا النفوذ بدأ ينحو إلى التراجع بعدما تنامت رغبة هذه البلدان في أن تكون مستقلة عن السياسة والنفوذ التركيين إلى ذلك، تصورت بعض بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ان توقها إلى التقرب من الغرب، يجب أن يمر عبر إسرائيل. ظناً منهم أن هذا هو الطريق الأقرب (والأقصر). طبعاً لقد شجعهم الأميركيون على ذلك وعلى الابتعاد عن إيران.

فإذا شعرت هذه البلدان بأنها تستطيع أن تتعامل مع إيران بكل راحة وبلا مشاكل، فأن الوضع سيتغير. ولا أقصد أن هذه البلدان ستتخلى عن إسرائيل على الفور لتصبح حليفة إيران، إلا أن اسلوبها عملياً سيتغير بالكامل. وستسارع خطواتها لبناء الثقة معنا وتسير بحذر أكثر تجاه إسرائيل.

طبعاً، تبنت هذه البلدان إلى حد ما الاتجاه الذي يصبو إليه أعداؤنا. علينا نحن واجب إزالة الغموض وبناء الثقة بيننا وبين هذه البلدان، فأنها في مطلق الأحوال تبحث عن مصالحها القومية، وإذا اقتنعت أن علاقتها وتعاونها معنا سيعود بالفائدة الكبيرة عليها فلن تتخلى عن هذه المنافع بسهولة. وإذا شعرت أن تحالفها مع أعدائنا سيفقدها الكثير من المنافع والمصالح، فلن تقدم على خطوة كهذه أو أنها على الأقل ستحتاط أكثر في هذا المجال. مسألة بناء الثقة وإزالة التوتر والتشنجات على صعيد باكستان وأفغانستان مطروحة أيضاً. بالنسبة إلى الوضع الأفغاني، علينا أن نكون ملمين بالوضع الداخلي في هذا البلد (شعبه وفئاته وقومياته والصراعات بين مختلف مجموعاته) في شكل صحيح. وينبغي أن تكون سياستنا في المبدأ هي الحؤول دون وصول عدونا إلى الحكم في أفغانستان، ويجب إلا يصبح الحكم في هذا البلد في جهة معادية لنا. لا اقصد بذلك أن تحكم هذه الفئة أو تلك. فكل من يتصدى لاستلام زمام الحكم في أفغانستان سيحتاج إلى صداقتنا، وسيحتاج إلى قدراتنا وإمكاناتنا الترانزيتية وإمكاناتنا الإقتصادية والتعاون معنا لأجل أمنه القومي وثبات حكمه واستقراره. أقصد أننا يجب أن نساعد كل القوى المؤثرة في أفغانستان لتعرف حدنا (وحدودنا)، وتدرك موقعنا ونجعلهم يفكرون في شكل صحيح بالمنفعة وبالمصلحة الكبرى التي تعود عليهم من صداقتهم لإيران بدل المخاطر التي قد تلحق بهم نتيجة معارضتهم وعدائيتهم لها.

يجب أن نلتفت إلى أن افغانستان ليست منافساً لنا، ولا يوجد أي داع في أي من المجالات

يدفعنـا نحو منافسة هذا البلد. لـسنا في موقع المنافسة مع أفغانـستان، وكذلك الحال بالنسبة إلى باكستان أيضاً. فمصـالحنا يمكن ان تتوافر بعيداً عن مصالحهم. وعلى الصعيد الاقتصادي لسنا غير متنافسين وحسب، بل يمكن أن يكون لنا مصالح مشتركة في الكثير من المجالات، وأن نستفيد ونستثمر تجاورنا.

وإذا دل سلوكنا على وجـود نوع من التنافس، فـسيكون ذلك خطأ لا يتـماشى مع مصالحنا القومية.بل على العكـس، إذ ينبغي أن نثبت ونبرهـن لهم أن الكثير من المصالح سـتتوافر لهم من خلال تعاونهم مع إيران وصداقتهم لها، ما سيجذبهم نحونا ويبعدهم عن الالتحاق بأعدائنا.

سريع القلم: جناب السيد أمين زاده، مـا هو رأيكم بالتشكلات الإقليـمية؟ فما تفضلتم به هو عبارة عن سبل يجب أن نلحظها في الجنوب والشرق والشمال. هل في وسعنا إيجاد تركيبة إقليمية تعمل على تفكيك الأشكال الجديدة ومواجهتها.

أمين زاده: اعتقد أن ما هو مشترك بيننا وبـين جيراننا أكثر مما بينهم، ويمكننا أن نتوصل إلى حلول جيدة مع جـيراننا الشماليين لـندعم أمننا القـومي من خلال تعايشنـا معهم. مصالحنا في الشمال تختلف كلـياً عنها في الخليج الفارسي. فنحن شركـاء في منطقة الخليج الفارسي، وفي الوقت نفسه شركـاء في بحر قزوين، أي أن جيراننـا ينقسمون، على اختـلافهم، إلى قسمين، واعتقد أن في إمكاننا الاحتفـاظ بالأثنين معاً. قد لا يكون لدي فكرة عن التركيبة (المطلوبة الآن)، لكنني أعتقد أن علينا أن نبحث عن التعاون الإقليمي. فالتعاون الإقليمي في المستقبل هو (مثابة) تعاون دولي.

سريع القلم: هل لدينا القدرة على الأئتلاف أو التحالف مع الآخرين؟

أمين زاده: هذا لا يتناقض مع ما أبديته من ملاحظات. يجب علينا أخذ تلك الأمور والملاحظات التي سبق أن أشرت اليها في الحسبان. أي أن مسألة منافس منافسنا هو شريك لنا ليست صحيحة بالضرورة، نظراً إلى الملاحظات المشار إليها.

سريع القلم: جـناب الـدكتـور مجتهـد زاده، هل لكم أن تبـدوا رأيكـم حول الحلـول التي تقترحونها؟

مجتهد زاده: أعتقد أن هنـاك أموراً يجب التدقيق فيها. علينا أن نرى ماذا يجري في العالم. وفي عالم اليوم، نحن نواجه الإقتصاد العالمي الجديد، ونتعاطى أيضاً، من دون ادنى ريب، مع سياسة الحداثة. وعـالم الجغرافيا السيـاسية الحالي يجب عده عـالماً إقتصادياً ايـضاً، لأن السياسة أداة الاقتصاد ووسيلـة الضغط، وعندما يتغير الاقتصاد تتغير الـسياسة ايضاً. لم نعد في عالم ترسم فيه المشاريع بـواسطة بريطاني يجـول في المستعمرات، بل نعيش في عـالم يحكمه الاقتصاد، فقد ذابت الايديولوجيات وباتت إقتصادات البلدان حلقات في سلسلة واحدة. إننا نشاهد في كل مناطق العالم أن البلدان أخذت تجـتمع وتلتف حول بعضها بعـضاً لتكون مجموعـات ووحدات إقليمية وأسواق مشتركة. الولايـات المتحدة التي طرحت فكرة النظام العـالمي الجديد تسعى عملياً، وعلى الرغم من تراجعها الظـاهري، إلى تطبيقه. والهدف الذي تسعى الولايات المتحدة له هو إيجاد عالم

هرمي الشكل، تكون هي المقرر فيه، و«الناتو» الذراع التنفيذي له. وفي مختلف الجوانب نجد ان تقدمهم كان جيداً. فإذا ما صرفنا النظر عن ذلك، نكون قد رمينا بأنفسنا إلى التهلكة. وهذا الأمر الآن قيد التشكل.

إن موضوع الحليف الطبيعي مرتبط بمرحلة التصادم الأيديولوجي. فليس لأحد حليف طبيعي في الظروف والشروط الجديدة. الحلفاء الطبيعيون هم البلدان التي تمتلك اقتصادات مشابهة وتريد أن تلتقي مع بعضها بعضاً. لقد تحول عالم اليوم إلى عالم إقتصادي. ولم تعد باكستان اليوم تمتلك حليفاً طبيعياً، وكذلك افغانستان. العراق أيضاً ليس له حليف طبيعي، العرب أيضاً كانوا يتحدثون عن الوحدة الطبيعية في ما بينهم، لكنهم مؤخراً تلقوا الضربات من بعضهم بعضاً أكثر مما تلقوها من أي جهة أخرى. علينا اليوم أن ننظر إلى العامل الذي يجعل البلدان تتقارب من خلال الفعل ورد الفعل في الاقتصاد العالمي. فالمصالح الإقتصادية وملاحقة المصالح القومية هما الأساس من دون ريب. وقد يتم إستيعاب الأهداف الأيديولوجية أيضاً في إطار المصالح القومية، وعلينا أن نلحظ الكثير من الأمور بدقة. أن أكبر فن ساعد القوى الغربية على السير قدماً في تحقيق أهدافها هو عملية زرع عبوات وألغام فكرية خارج العالم الغربي، تحت عناوين ومسميات ونظريات مختلفة يجعلوننا رهينة لها ويوقعون الخلافات في ما بيننا. يجب أن ننتبه جيداً كي لا نقع ضحية الافخاخ التي تنصب للعالم الثالث. إن إحدى هذه الكمائن التي لم تنجح لحُسن الحظ، ولم تجد قبولاً لها، هي تسميات ومصطلحات مثل الشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الكبير. لقد ألف شمعون بيريز كتاباً حول «الشرق الأوسط الجديد»، تمتد أهداف إسرائيل فيه إلى آسيا الوسطى. والهدف من هذه التسمية (الشرق الأوسط الجديد) إطلاق فكرة جديدة لتبرير التدخل الإسرائيلي هناك. لا يوجد شرق أوسط على الإطلاق، وهذا بحث ترى فيه أميركا أنها مركز العالم وتقارن الآخرين بهذا المركز. هذه التقسيمات غير حقيقية. أمّا بالنسبة إلى العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، فقد أصبح هذا المصطلح رائجاً. وعلى صعيد آخر، نجد كتاباً منشوراً بالفرنسية تحت عنوان «الجيوبوليتيكا الشيعية» نقوم بترجمته علماً أنه يحمل وجهة نظر مخالفة لنا. أي جغرافيا سياسية شيعية هذه؟ ما يرمي إليه هذا الكتاب وما يريد قوله هو: أنظروا إلى إيران التي تختزن جغرافيتها الدينية مشكلة، فالجغرافيا الدينية الإيرانية عبارة عن مركز للتشيع في جوار سني. وخصوصاً في الشرق والشمال الشرقي وفي الغرب وفي منطقة كردستان.

أما ما قيل عن التشكلات الإقليمية، فأنه موضوع اليوم، أي ما هي التشكلات الإقليمية التي يجب الإلتفات إليها؟ إن أحد الحلول المطروحة أمامنا هو تهيئة الظروف المناسبة للمشاركة في تشكل إقليمي مع سلسلة من البلدان. وهذه التشكلات يجب أن تكون حتماً ذات جوانب إقتصادية.

أتصور أننا نعاني مصاعب (ومشكلات) كثيرة في كلا المنطقتين، الشمال والجنوب. مشكلاتنا

في الجنوب أكثر، إلا أنني أشعر أن في امكاننا إيجاد سوق مشتركة بدائية (كمرحلة أولى) أما في الشمال فالمشكلة لها طابع آخر من خلال ظهور التشكلات الجغرافية السياسية، ففي الوقت الذي يجب أن نلاحظ الأمور التي يجب أخذها في الحسبان على صعيد الأهداف، يتعين في الوقت نفسه أن نبدي شهامة في بيان حقيقة الأوضاع.

سريع القلم: جناب مجتهد زادة، متى تتوافر لنا القدرة الكامنة في التكتل الإقليمي؟ هل عندما يكون لنا دور أساسي فيه؟

مجتهد زاده: أجل، إذا ما سحبت النيران من حولنا، ستتوافر لنا بلا ريب هذه القدرة في الشمال وفي الجنوب معاً.

يمكنني أن أعبر عن هذه المسألة بطريقة أخرى، وفي وسعنا أن نقوم بعمل أكثر جرأة بحيث لا يتمكن أحد من توجيه أدنى إنتقاد لنا، وقد أطلقت على ذلك عملية تحويل الجغرافيا إلى قدرة سياسية، عبر سحب بلدان الشمال إلى موانىء الخليج الفارسي. وعندما تأتي هذه البلدان إلى هذه الموانىء يصبح ذلك أمراً واقعاً، وسيسقط في يد الجميع. فلا أمريكا تقدر على منعهم ولا إسرائيل، ولا أي دولة أخرى. أنظروا إلى عالمنا اليوم؛ إنه عالم إرتباط الشعوب ببعضها بعضاً، وكما تفضل «أمين زادة» كنا على مدى قرن أو أكثر قلقين من روسيا التي تريد الوصول إلى المياه الدافئة، واليوم أصبحنا وفي ظروف أخرى، نريد من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز أن تأتي وتستفيد من مياه الخليج الفارسي وفقاً للقوانين والضوابط المعمول بها في بلادنا. وإذا فعلنا ذلك فأن أرباح وفوائد هذا الأمر من ناحية الجغرافيا السياسية لا تعد ولا تحصى. وعندما يكون على الآخرين أن يتكيفوا معنا يجب أن نأخذ هذا الأمر على محمل الجد، لأن الموقع الجغرافي لبلادنا مدهش ويختزن إمكانات طائلة وعجيبة. أضف إلى ذلك، أن بلدنا ليس الطريق الأقصر لمد أنابيب النفط والغاز فحسب، بل يحتوى على أفضل طريق جغرافي يمكن تصوره. وإذا ما حولنا هذه الجغرافيا إلى قوة، فسيصبح دورنا محورياً في شكل طبيعي، ومن دون معاناة، وعند ذلك ستطلب منا باكستان وأفغانستان والإمارات وغيرها أداوراً مشاركة لهم.

حشمت زاده: أثار مجتهد زادة موضوعاً يعد بحثاً نظرياً، وأود مناقشته ودراسته. فهل يتعين أن تتبع السياسة الاقتصاد؟ وفي رأيي هذا الأمر ضار في حد ذاته، فأن يحكم الإقتصاد السياسة ويقودها لتكون خاضعة له يتنافى مع المصلحة. إذا نظرنا إلى السياسة بوصفها عبارة عن التخطيط وتصرف العقل، فإن العقل هو الذي يدرك المصالح. وإذا اعتبرنا أن المنفعة هي الحاكمة فجدل المنفعة يختلف عن المصلحة. فالعقل لا بد له من تشخيص المصلحة. إن إحدى إشكالات التحدي الجديد بعد «المنفعة» تمكن في حسبانها أن مجموعة السياسة والعقل والمصلحة تابعة للإقتصاد وهذا الأمر بلغ الآن ذروته.

مجتهد زاده: ما تتفضلون به صحيح. إلا إنه نظراً إلى أن الكون أصبح إقتصادياً والحياة لها جوانب إقتصادية، تحولت السياسة في هذه المواجهة إلى وسيلة للسير بالأهداف إلى الأمام. لقد قال

ريتشارد مورفي ذات يوم، أن أمريكا فـرضت عقوبات من ١٢٠ بنداً على ٨٣ بلداً. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة رجحت السياسة على الإقتصاد وألحقت بنفسها أضراراً باتت لا تدري ما تصنع معها!

ما أود الإشارة إليه، هو: عندما يقـولون على مستوى المنطقة أنهم ينوون مد الأنابيب في مكان ما ليس فيه منفعة إقتصادية، فإنهم بذلك يغلبون السياسة ويجعلون الهدف الإقتصادي والمنفعة من النفـط والغاز في بحر قزويـن ضحية عداواتهم السـياسية مع إيران، وهـذا خطأ. وكما يقول الخبير الإقتصـادي المعروف دولـياً، البروفـيسور لـينروز، مـتى وقعت حـرب بين السيـاسة والإقتصاد فالفوز سيكون حليف الإقتصاد. وبالتالي، إذا اختارت الولايات المتحدة طريقاً آخر غير إيران لمد أنابيب النفط، فالهزيمة ستكون من نصيبها في النهاية.

سريع القلم: جناب الـدكتور حشمت زاده، هل لديكم وجهة نـظر معينة حول السبل والحلول المرتقبة؟

حشمت زاده: في الحقيقة، بعدما انتهت الحرب التي فرضـها العراق على المنطقة، أصبحت بلدان الخليج الفارسي وأيـضاً بلدان آسـيا الوسـطى والقوقـاز، في أمس الحاجـة لجلب الإستثمارات والتكـنولوجيا ، وخصـوصاً في حقل النفط في إطار الحـداثة والتنمية وإعـادة البناء وكسب رضا شعوبها وتأييدها. ومن هذا المنظار من الصحيح والممكن في الوقت نفسه أن تتنافس إيران وبلدان الخلـيج الفارسي مع البلـدان النفطيـة في الشمال في مجـال جلب رؤوس الأموال والـتكنولـوجيا مستقبلاً. طبـعاً هناك أمر يجب الإلتفات إليه أيضـاً، وهو أنه من الممكن أن تعمل أميركا على إيجاد الفتن الإقليميـة والتحكم في مسارها، وأن تتـمسك بذرائع كخطر الإسلام وإنتـشاره بغية توفير المبرر والغطاء اللازم لتوسيع حلف «الـناتو» وحفظ فلسفة وجودهـا وفرض زعامتها على سائر القوى في العالم القادم. ويمكن في نهاية الحديث أن نصل إلى مرحلة التوصيات:

١ ـ ترتكـز القدرة على تحقـيق الأهداف والمـطالـب في مقولـة الأمن، على مسـألة المخـاطر والتهديدات والتحديات.

٢ ـ الإنسجام الداخلي، وفاعلية النظام، هما شرطان أساسيان يسبقان الإستفادة من مناخات الجغرافيا السياسية وظروفها، ودفع أي خطر أو تهديد طارىء أو السيطرة عليه.

٣ ـ النفط والإسلام يـشكلان بموازاة بـعضـهما بعضـاً الركيـزة الأساسيـة لأمن نظـامنا ولتهديده في وقت واحد. أما التوصيات فيمكن وفقاً لما سبق صياغتها على الشكل التالي:

أ ـ إن السعي لحسن فهم الإسلام والإسـتنباط وتوجيه الإختلاف وتعدد المـفاهيم يعد مثابة العامل الأساسي لبقاء النظام وتطويره وترسيخه وتقديم صورة منطقية وجذابة عن الإسلام على مستـوى المنطقة والعالم، من أجـل تأمين الأهداف وإفشال وإحبـاط تهديدات (مؤمرات) الإعلام المناهض.

ب ـ الإستفادة الصحيحة من النفط في المسائل الداخلية والإقليمية والعالمية والسعي للتخلص

من الأضرار التي يتكبدها النظام والإقتصاد بنتيجة شده تبعية هذا الأخير للنفط.

الأميرال شمخاني: إن تعزيز القدرة القومية في كل الأحوال يرتبط بتعزيز التشكيلات والظروف المستقلة كالكثافة السكانية والمصادر والثروات القومية والأراضي وغيرها، والعمل على تحسين الشروط الملائمة لها، كالإدارة والتنظيم والقضاء، والقدرات الديبلوماسية....

ولتحقيق حضور فاعل ومؤثر في مختلف ساحات السياسة الخارجية، وخصوصاً في ظل الفرص المتاحة والنزاعات في المحيط الإقليمي، يجب الإهتمام قبل كل شيء بقدرة التنظيم القومي والإصلاح وإستكمال قدرة البناء،وخصوصاً بناء وصياغة القرارات في الموضوعات المتعلقة بالسياسة الخارجية والنظر إليها على أساس أنها شرط أساسي وضروري. وعند توافر هذه الشروط، يمكن توقع وصول الخيارات والأولويات المحددة في السياسة الخارجية إلى الغاية والمراد. وأما في ساحة العمل، فينبغي السعي لتحويل «معادلات القوة» إلى أدوات وأساليب محلية وإقليمية في كل المناخات المحيطة وإعتبارها هدفاً في السياسة الخارجية. ومن البديهي، في ظل الرغبة القائمة في توحيد التوجهات الإقليمية، أن نعد الأهداف السابقة سبلاً وحلولاً. وعلى هذا الأساس، إذا أعادت بلدان الخليج الفارسي النظر في علاقاتها بالطرف أو بالأطراف المقابلين (جارتها وجيرانها) وعملت على توسيع نطاق التعاون في ما بينها ليشمل المستويات الأمنية والدفاعية، فأن ذلك سينعكس كثيراً من الإيجابيات عليها. ومن جملة هذه الإيجابيات، زوال مبررات التواجد العسكري غير المحلي وغير الإقليمي. وإذا اتبع هذا النهج في منطقة الشمال فأن أسباب التواجد الأمني الأجنبي ومبرراته، تزول أيضاً، وسيزول حتى العنصر العسكري غير المحلي وغير الإقليمي في آسيا الوسطى والقوقاز.

ومن المسلم به بالطبع، أن تحقيق وضعية كهذه ليس مرهوناً بإرادة طرف واحد، وليس مستبعداً أن تقع نزاعات وحتى صدامات نتيجة إتباع نهج مماثل . لكن إذا تحققت «الظروف المطلوبة» التي أشرنا إليها عند الحديث عن مكونات «القوة القومية»، فإن إمكان ترويض الأهداف والسياسات الخارجية سيتضاعف.

عظيمي: إن أنماط الحركة الداخلية في المجتمع لا تبدو إيجابية من وجهة نظر الأمن القومي، فالعالم يمر الآن في ظروف معقدة نتيجة تحوله إلى منطقة إستراتيجية واحدة، فنحن رعاة إحياء الحضارة الإسلامية وبناء معسكر جديد للقوة، ودعوتنا هذه تتناقض (ولا تتلاءم) إطلاقاً مع الأسس والأنماط المتبعة في العالم أو مع القضايا الإقليمية، علماً أن بلدنا يملك أرضاً خصبة لبؤرة التشنج. ماذا سيحصل إذاً، وما الذي ينبغي فعله؟

بشكل مختصر، في وسعنا أن نستخلص هذه النتيجة المحتملة وهي أن موضوع الأمن القومي والتهديدات أو التحديات المتعلقة به تبدو غاية في التعقيد، ولم يسبق لها مثيل. أما الحلول والسبل المرتقبة أو التي يمكن تصورها على هذا الصعيد، فيبدو أيضاً أنها ستكون شديدة التعقيد بدورها، وتحتاج إلى فكر منسجم وجهاز تنفيذي قوي جداً. وأما السبل والحلول التي نصبو إليها، فلا

يمكن إيجـادها من دون رؤية جامعة وشـاملة لمختلف القضايا الـداخلية والخارجية مع الجيران ومع الكون بـأسره. كما يجب ملاحظة أمور أخـرى قد تزيد مـن تعقيد المسألـة كإحتمال إرتفاع النسبـة السكانية في إيـران (لتصل إلى ١٠٠ مليون نسـمة عام ٢٠٢٢) وتوسع نـظام المعلومات والإتصـالات العالمـي في العقد القـادم، إضافـة إلى التحـولات والإزدياد المتـوقع للإعتماد على الـتكنولوجيا والعلم بين المجتمعـات المشابهة لنا (في العالم الثـالث) وعلى ما قدمته آخر التطورات العلمية ـ التقنية في العالم.

وحول الحلول المرتقبة في ظل هذه الظروف، أرجو أن تسمحوا لي باستعراضـها في وقت لاحق.

أمين زاده: من ناحيتي، أعتقد أن ليس لدينا خلافات كبيرة والإنسجام الداخلي قائم وموجود. وأعتقد أن الجدل الذي يـدور في الداخل، أمر طبيعي ودليل صـحة وعافية. لديـنا مشكلة واحدة، وهي أننـا، على صعيد التجربة الديمـوقراطية، نمزج بين المصالـح القومية والقضايا الأخرى. أي ينبغي أن نتوحد حتماً في القضايا التي ترتبط بالأمن والمصالح القومية، وأن نفكر بشكل يعبر عن الوحدة. فهناك فرق بين شعورنا بغياب الإنسجام بسبب المشاكل، وبين عدم إستخفافنا بالمصالح والأمن القومي.

مجتهد زاده: هـذا أمر إيجابي، إن تصـادم التيارات أمر إيجـابي وضروري. إنها المرة الأولى التي يـشهد فيها الشرق الأوسط حدثاً من هذا النوع بحيث تتصادم التيارات والأجنحة، وتبقى في الوقت نفسه في حوار مع بعضهـا بعضاً. وما لم يحصل الصـدام الفكري، فلن يتحقق التعادل في القوى والفكر. إن التوازن في القوى والفكر أمر ضروري للمجتمع الديموقراطي. فهذا المشروع قد بـدأ، ويجب النظر إلـيه بإيجابيـة. طبعاً يجب إتخـاذ الحيطة والحـذر، كما أشرت، حتى لا تصل الأمور إلى مرحلة الخطر. إلا أن الـشيء الأهم في المجتمعات الديموقراطـية كافة، أن يكون الشعب، بواسطة مـؤسساته القـومية الرئـيسة، متفقـاً على مصالحـه القومية وأمـنه الداخلي وعلاقاته الخارجية.

أمين زاده: على صعيـد هذه التجربـة، قد يحدث أمـر طارىء، فتجتـمع الفئات لتجـد تعريفاً للمصالح القوميـة. ويجب الحذر هنا لأن هذا في حـد ذاته قد يكون وسيلـة ضغط من جانب هذا التيـار أو ذاك. إلا أنه في الأساس يـؤدي، من دون ريب، إلى تعـزيز الـنقاش الـسياسي في الـبلد وإرتقائه، كما يـساهم في تقليص الأضرار الناجمـة عن الضغوط الخارجيـة، وأعتقد أنه يزيد من قدرة هذه الـتيارات على تحمل المشـاكل والمصاعب. المـشكلات الإقتصاديـة اليوم هي مشكلات حادّة، إلا أننا عـندما نلاحظ مـدى صبر المجتمع وتحمله وصمـوده أمامها، نجـد أن هذه القدرة تقوى وتزداد. وفي هكذا مجتمع، تستطيع دوائرنـا الإقتصادية أن تستقطب المزيد من المشاركين. طبعاً قـد تعاني ضعفاً معيـناً ولا تتمكن من القيـام بعملية الإستقـطاب. ولكن، وفي شكل عام، لا أعتقد أن هذه الصدامات الفكرية قد تـؤدي إلى إضعاف الظروف المحيطة. إلا أن علينا الإلتفات إلى مـا تفضل به مجتهد زاده، وهو ضرورة تحقيق الإنـسجام في إطار مصالحنـا القومية في مواجهة

الأعداء والمنافسين.

سـريع القلـم: في الختـام أشكر السادة الكرام على مشاركتهم في هذه الندوة